



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد عمومي و تسيير المؤسسات

آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج
المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي
دراسة حالة الجزائر الفترة (2000 – 2015)

تحت إشراف الدكتورة:

خليدة عابي

إعداد الطالبات:

سميحة بوليف

عائشة بروسي

مشيرة العلمي

لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ محاضر – أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

أحمد نصير

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر – ب – بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

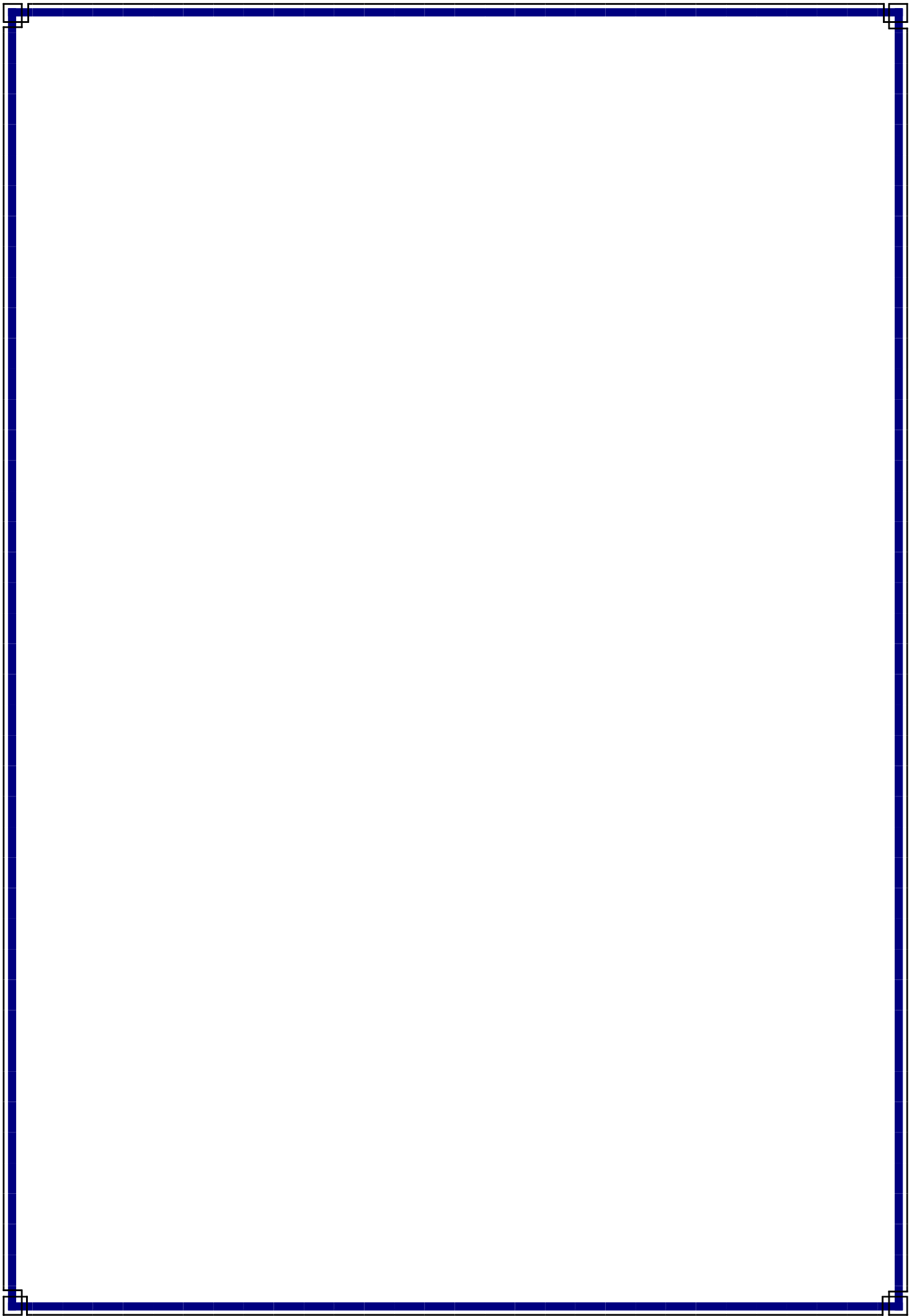
خليدة عابي

المناقش

أستاذ مساعد – أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

رحيمة بوصبيح صالح

السنة الجامعية: 2016/2017





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد عمومي و تسيير المؤسسات

آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج
المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي
دراسة حالة الجزائر الفترة (2000 – 2015)

تحت إشراف الدكتورة:

خليدة عابي

إعداد الطالبات:

سميحة بوليف

عائشة بروسي

مشيرة العلمي

لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ محاضر – أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

أحمد نصير

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر – ب – بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

خليدة عابي

المناقش

أستاذ مساعد – أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

رحيمة بوصبيح صالح

السنة الجامعية: 2016/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

قال تعالى "فاذكروني أذكركم أشكر ولي ولا تكفرون"

اللهم إن نشكرك على نعمتك و نحمدك عليها اللهم إن نشكرك على كل طريق صعب يسرته لنا، و الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد سيد المرسلين و خاتم النبيين.

إن واجب الوفاء و الإخلاص يدعونا أن نتقدم بالشكر الجزيل و التقدير إلى كل من ساعدنا في هذا العمل و نخص بالذكر:

إلى مصدر الأمان و المنبع الذي طالما سقانا الحب و الحنان...إلى من علمونا معنى الحياة و غرسوا في أعماقنا الإرادة و الصبر و المثابرة إلى المثل الأعلى في الأصالة و الثبات "آبائنا و أمهاتنا"

ثم نتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذة الفاضلة "خليدة عابي" لما بذلته معنا من وقت و جهد خلال إشرافه كما أنها لم تبخل بنصائحها و معلوماتها. فأدامك الله ودامت لك روح التطلع وحب العلم والنبوغ.

كما لا ننسى أسرة العلوم الاقتصادية —دفعة اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات- ماستر أكاديمي 2015.

إلى كل يد كريمة أمدتنا بالعون من قريب أو بعيد لرفع معنوياتنا و لكل من لم ييخل علينا بالنصح و التوجيه، نسأل الله أن يجزيهم عنا خير جزاء.

عائشة، سميحة، مشرية

الملخص:

تعد مسألة النمو الاقتصادي من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول إلى إدراكها إذ يعتبر هذا الأخير من بين أهم مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره. في هذا السياق تلعب الصادرات دورا أساسيا بوصفها محركا للنمو الاقتصادي كما أثبتت ذلك العديد من الدراسات، من هذا المنطلق تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها والابتعاد عن الأحادية في التصدير.

وباعتبار الجزائر هي الأخرى من الدول النامية التي تعاني من الأحادية في التصدير، حيث يسيطر النفط على 97% من إجمالي صادراتها، ما يجعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجية وتقلبات أسعار هذه المادة الحيوية، أحسن دليل على ذلك الأزمة النفطية عام 1986، حيث تراجعت أسعار النفط بشكل كبير والتي تسببت في انخفاض حجم الصادرات، ما أدى إلى حدوث عجز الميزان التجاري في تلك الفترة. لذا سارعت الجزائر لاتخاذ مجموعة من الإجراءات و التحفيزات المالية والضريبية والجمركية. إضافة إلى تحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير واختراق الأسواق الدولية قاصدة من وراء ذلك تنمية وتنويع صادراتها غير نفطية والقضاء على أحادية التصدير للنفط وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

الكلمات المفتاحية:النمو الاقتصادي. الصادرات غير نفطية. تنمية وتنويع الصادرات.

Résumé:

La question de la croissance économique parmi les questions importantes que de nombreux pays cherchent à en rendre compte est celle-ci parmi les indicateurs les plus importants de la communauté bien-être et la prospérité. Dans ce contexte, les exportations jouent un rôle clé en tant que moteur de la croissance économique, comme l'a démontré par de nombreuses études, de ce point de nombreux pays qui travaillent sur le développement de leurs exportations et de se déplacer loin de l'exportation unilatérale et se déplacent à l'exportat.

Alors que l'Algérie et d'autres sont des pays en développement qui souffrent d'exportation unilatérale, où contrôle le pétrole 97% de ses exportations totales, ce qui rend son économie dépendante des marchés étrangers et les fluctuations des prix de cette matière vitale, la meilleure preuve de cette crise du pétrole en 1986, alors que les prix du pétrole ont chuté qui a provoqué une baisse significative du volume des exportations, ce qui conduit à un déficit commercial durant cette période. En plus du fait que le matériel pétrolier épuisé et non renouvelable, si rapidement l'Algérie à prendre une série de mesures et d'incitations financières et fiscales et Aljmarkih .adhavh pour stimuler les institutions nationales à exporter et à pénétrer les marchés internationaux dirigés vers derrière ce développement et à la diversification des exportations non pétrolières et éliminer l'exportation unilatérale du pétrole et des taux de croissance élevés .ion.

Mots clés: croissance économique. Les exportations non pétrolières. Le développement et la diversification des exportations

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
-	شكر والعرفان
-	الملخص
II	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال
أ - هـ	المقدمة العامة
27-07	الفصل الأول: الإطار النظري لتنمية الصادرات و النمو الاقتصادي
07	تمهيد
08	المبحث الأول: أساسيات عن النمو الاقتصادي
08	المطلب الأول: مفهوم، أهمية و خصائص النمو الاقتصادي.
08	الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
09	الفرع الثاني: أهمية النمو الاقتصادي
09	الفرع الثالث: خصائص النمو الاقتصادي
10	المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي.
12	المطلب الثالث: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي.
14	المبحث الثاني: ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية.
14	المطلب الأول: مفهوم التصدير و أهميته.
14	الفرع الأول: مفهوم التصدير
15	الفرع الثاني: أهمية التصدير
16	المطلب الثاني: مخاطر الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية.
18	المطلب الثالث: دوافع ومبررات تنمية الصادرات غير النفطية.
18	الفرع الأول: النزعة الحمائية
19	الفرع الثاني: معدل التبادل
19	الفرع الثالث: الدين الخارجي
20	المبحث الثالث: تجارب الدولية في تنمية الصادرات.
20	المطلب الأول: مشاكل التصدير في الدول النامية.

فهرس المحتويات

21	المطلب الثاني: تجارب الدول النامية في تنمية الصادرات.
21	الفرع الأول: تجربة كوريا الجنوبية في تنمية الصادرات
24	الفرع الثاني: تجربة تايوان في تنمية الصادرات
25	الفرع الثالث: التجربة الماليزية في تنمية الصادرات
27	خلاصة الفصل
61 - 29	الفصل الثاني: آليات تنمية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015-2000)
29	تمهيد
30	المبحث الأول: دراسة وصفية لوضعية الصادرات النفطية وغير النفطية
30	المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2015-2000)
30	الفرع الأول: تطور الواردات والصادرات الجزائرية خلال الفترة (2015- 2000)
32	الفرع الثاني: تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال الفترة (2015- 2000)
35	المطلب الثاني: التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2015-2000)
35	الفرع الأول: التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2015- 2000)
37	الفرع الثاني: أهم الشركاء في الصادرات مع الجزائر لسنة (2014- 2015)
38	المطلب الثالث: تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2015-2000)
38	الفرع الأول: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2015- 2000)
40	الفرع الثاني: هيكل الصادرات غير النفطية للجزائر خلال الفترة (2015- 2000)
42	المبحث الثاني: إجراءات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر
42	المطلب الأول: استحداث مؤسسات لترقية الصادرات غير النفطية
45	المطلب الثاني: الإجراءات الضريبية و الجمركية والتنظيمية
45	الفرع الأول: الإجراءات الضريبية والجمركية
47	الفرع الثاني: الإجراءات التنظيمية

فهرس المحتويات

47	المطلب الثالث: الإجراءات النقدية والمالية
50	المبحث الثالث: قياس أثر تنويع وتنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي
50	المطلب الأول: تقييم مؤشرات الاقتصاد الجزائري في الفترة الأخيرة (2015)
50	الفرع الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي
51	الفرع الثاني: المؤشرات النقدية
51	الفرع الثالث: المؤشرات المالية
52	المطلب الثاني: دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)
52	الفرع الأول: تعريف متغيرات النموذج
53	الفرع الثاني: محاولة تقدير نموذج الدراسة
57	المطلب الثالث: التحديات والعقبات التي تواجه الصادرات غير النفطية في الجزائر
57	الفرع الأول: المشاكل على المستوى الجزئي
59	الفرع الثاني: المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي
59	الفرع الثالث: المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي
60	خلاصة الفصل
62	الخاتمة العامة
66	قائمة المراجع
-	الملاحق

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015).	30
2-2	معدل التغطية و الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2000-2015).	32
3-2	التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية للفترة (2000-2015).	35
4-2	العملاء الرئيسيين لدى الجزائر لسنتي (2014-2015).	37
5-2	بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015).	38
6-2	هيكل الصادرات غير النفطية للجزائر خلال الفترة (2000-2015).	40
7-2	نتائج تقدير أثر نمو الصادرات على الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2015).	53
8-2	نتائج تقدير أثر نمو الصادرات غير النفطية على الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2015).	55

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	تطور الصادرات والواردات الجزائرية (2000-2015).	1-2
33	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2015).	2-2
34	تطور معدل التغطية خلال الفترة (2000-2015)	3-2
36	التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015).	4-2
39	تطور الصادرات النفطية وغير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).	5-2
41	هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2000-2015).	6-2
54	اختبار جاك بيير للعلاقة بين الصادرات الإجمالية والنتاج المحلي الإجمالي.	7-2
56	اختبار جاك بيير للعلاقة بين الصادرات غير النفطية والنتاج المحلي الإجمالي.	8-2

المقدمة العامة

تسعى العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية تنويع و تنمية الصادرات و إنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية، والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد و رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في النمو الاقتصادي. ظهر الاهتمام بتنويع الصادرات و زيادة أهميته بعد أن أدركت البلدان ذات المهبات الكبيرة من الموارد الطبيعية هيمنة هذه الموارد على إنتاجها و تجارتها الخارجية و مواردها المالية، وبالتالي تتحول هذه الدول إلى أحادية الإنتاج و التجارة. و نظرا للمخاطر التي تمثلها هذه الوضعية أو ما يعرف بلعنة الموارد فان تطوير سياسات تنويع الصادرات للدول تصبح ضرورية، و ذلك لأن هذه الموارد الطبيعية و أسعارها كثيرة التذبذب.

وفي ظل الأهمية التي تتولد عن تنويع القاعدة الإنتاجية نجد أن أغلب الدول سعت بقوة وبكافة الوسائل لتحقيق هذا الهدف ، وهذا ما انتهجته العديد من البلدان والتي حققت بذلك تطورات اقتصادية انعكست في تحقيق درجة مقبولة من تنويع الصادرات، لتضمن استمرارية وديمومة النمو الاقتصادي و الذي يعتبر هذا الأخير من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، و تتطلع إليها الشعوب و ذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية و غير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، و يرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة العوامل الجوهرية في المجتمع والتي تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة و التعليم...وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضويا بتوفر هذا المناخ المؤثر والذي يعتبر أساس تنويع الصادرات.

❖ الإشكالية الرئيسية:

ومن هنا يتبادر لنا أن هناك علاقة بين تنويع الصادرات و النمو الاقتصادي لبلد ما، ولذلك جاءت دراساتنا هذه لمعرفة ما مدى تأثير الأول على الثاني من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

" ما هو أثر آليات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي؟"

❖ الأسئلة الفرعية:

و من خلال الإشكالية الرئيسية للبحث يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي مبررات اللجوء إلى تنويع الصادرات؟
2. هل هناك علاقة تربط الصادرات خارج المحروقات و النمو الاقتصادي في الجزائر؟



3. إلى أي مدى يمكن أن يسهم تنويع الصادرات غير النفطية في تحقيق نمو اقتصادي بالجزائر؟

❖ فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم اعتماد الفرضيات التالية :

1. تزايد العجز في ميزان المدفوعات للدول أدى إلى تزايد الديون الخارجية مما دفعها إلى تنويع صادراتها.
2. الصادرات خارج المحروقات هي المحرك الأساسي للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد الجزائري.
3. لا تزال نتائج تطبيق الإجراءات التي تضمن مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي ضعيفة.

❖ مبررات اختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي حيث يمكننا حصرها في مايلي:

- أسباب موضوعية: طبيعة الاقتصاد الجزائري كون أن الصادرات يمكن أن تكون محفز للنمو، فهي تعد الشغل الشاغل للعديد من الباحثين، لذا وجب أن يخصص لها حيز واسع من الكتابات والدراسات الأكاديمية. و لأن الاقتصاد الوطني ريعي يرتكز بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات، وأيضا الرغبة في توجيه رسالة تؤكد على ضرورة فاعلية قطاع الصادرات غير النفطية في تحقيق نمو اقتصادي بالجزائر إذا وجدت الدعم اللازم من طرف الدولة.
- أسباب ذاتية: بحكم الموضوع في ميدان التخصص أولا، وثانيا حب الاطلاع والرغبة في توجيه رسالة تؤكد على ضرورة فاعلية قطاع الصادرات غير النفطية في تحقيق نمو اقتصادي في الجزائر.

❖ أهداف الدراسة وأهميتها:

لهذه الدراسة أهمية كبيرة تنبع من أهمية الصادرات غير النفطية بالنسبة للجزائر ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى خطورة الموقف الذي تعرفه الجزائر في اعتمادها الشبه كلي على الصادرات النفطية، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحدث جراء تراجع أسعار النفط. أما أهداف هذا الموضوع تكمن من خلال إبراز أهمية وسبل تنمية وتنويع الصادرات غير النفطية وأثر ذلك على النمو الاقتصادي وذلك باعتبارها مورد أساسي للتدفقات الخارجية للدولة وتتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

- إبراز دور الصادرات في رفع أداء النمو الاقتصادي.

- دراسة نوعية العلاقة بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي.
- التعرف إذا كانت التحفيزات الممنوحة من طرف الدولة كافية لتنمية الصادرات ومدى ملائمتها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

❖ الدراسات السابقة:

1. دراسة أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر " حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة":

هذه الدراسة هي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية من إعداد: مصطفى ساحة و تم طرح التساؤل التالي: إلى أي مدى تسهم إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية المعتمدة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر؟. وقد تطرقت الدراسة إلى النمو الاقتصادي الذي يعتبر من أهم مؤشرات رفاهية المجتمع، بحيث تلعب لصادرات دورا أساسيا بوصفها محركا للنمو، و قد حددت هذه الدراسة حالة الجزائر و التي تعاني من الأحادية في التصدير بالنظر لكون أن ما يفوق 95% من صادراتها عبارة عن النفط، لكن عملت الجزائر جاهدة لتنمية صادراتها غير النفطية من خلال العديد من الإجراءات، مثل إنشاء مؤسسات تعمل على المساعدة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، كما شملت الدراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فنجد الطالب قدم نشأتها ثم تطرق إلى تطور عددها في الجزائر من 1994 إلى 2009 و توزيعها الجغرافي و الدور الفعال الذي تلعبه، و بالتالي يمكن المراهنة عليها في تنمية الصادرات غير النفطية من خلال البرامج التي تعمل على تأهيلها و ترقيتها لتحسين النمو الاقتصادي الجزائري.

2. دراسة حول أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي " دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 2006/1970":

هذه الدراسة هي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية من إعداد: بن جلول خالد وتم طرح التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن أن يتأثر النمو الاقتصادي من جراء ترقية الصادرات خارج المحروقات؟. كما تطرقت إلى نظريات التجارة الخارجية و تطور السياسات التصديرية في الجزائر منذ الاستقلال إلى الوضع الحالي كما شمل الموضوع دراسة قياسية لمعرفة أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي خلال فترة 2006/1970، باعتبار أن الجزائر من بين أهم الدول التي تسعى لرفع معدل الأداء الاقتصادي

لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، كما يمثل هدف التنمية في الجزائر محورا رئيسا في خططها التنموية و السياسات الاقتصادية لاسيما في ظل وضعها الاقتصادي المتخلف.

3. دراسة حول آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر الفترة (2007/1990):

هذه الدراسة هي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية من إعداد: بلقلة إبراهيم. وتم طرح التساؤل التالي: ماهي الآليات التي يمكن إتباعها لتنمية وتنويع الصادرات بهدف تحفيز النمو الاقتصادي؟ وما هو الوضع في الجزائر بالنسبة لهذا الموضوع؟. توصل إلى أن سياسة التوجه إلى الخارج من خلال الصادرات في الوقت الحاضر بموقع بارز بين اهتمامات السياسات الاقتصادية لكافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ومن خلال تحليل دور أثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر لوحظ أن الصادرات لعبت دورا كبيرا في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، لكن هذا الدور لا يعتبر حقيقيا لاعتماد الصادرات الجزائرية في الأساس على المحروقات، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات في سبيل تطوير الصادرات خارج المحروقات، ولكن على الرغم من إتباع هذه السياسات لم يتحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب النسب الموجودة.

❖ الإطار الزمني والمكاني:

تتناول الدراسة حالة الاقتصاد الجزائري بالنسبة للإطار المكاني، بينما الإطار الزمني كان في الفترة الزمنية 2000 إلى غاية 2015.

❖ المنهج والأدوات المستخدمة:

إن منهج البحث يعتبر أساس أي بحث لكونه يسهل الإجابة على التساؤلات التي ينطلق منها الباحث. وبشكل عام استخدمنا المنهج الوصفي والإحصائي القياسي، فكان وصفيا عندما تطرقنا لمختلف الجوانب النظرية لتنمية الصادرات والنمو الاقتصادي، أما الإحصائي القياسي فكان في الجانب التطبيقي وذلك لمحاولة معرفة أثر تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي.

❖ صعوبات البحث:

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا عند إنجاز هذا البحث في النقاط التالية:

- قلة المراجع من الكتب التي تتناول هذا الموضوع وجوانب أخرى من القسم النظري وبالتالي اعتمدنا على مراجع مختلفة كالملتقيات والمجلات والرسائل والأطروحات بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية لأهم الهيئات التي تعنى بالإحصائيات.

❖ محتوى البحث:

حتى تكون غايتنا الإجابة على الإشكالية والوصول إلى أهداف الموضوع قسمنا الدراسة إلى مقدمة عامة وخاتمة عامة فصلين، الفصل الأول للدراسة النظرية أما الفصل الثاني فكانت دراسة تحليلية ، ويحتوي كل فصل على ثلاث مباحث كانت كالتالي:

- **الفصل الأول:** تحت عنوان "الإطار النظري لتنمية الصادرات والنمو الاقتصادي". ونتعرض من خلاله إلى مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته وأهم النظريات والنماذج التي درسته، كما سنتطرق إلى مفهوم التصدير وأهميته ومخاطر الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية، وكذلك إلى دوافع ومبررات تنمية الصادرات غير النفطية. كما سيتم خلال هذا الفصل التعرف على أهم مشاكل التصدير في الدول النامية وأهم التجارب الدولية في تنمية الصادرات.
- **الفصل الثاني:** وتحت عنوان "آليات تنمية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر". ومن خلال هذا الفصل سنتكلم عن واقع الصادرات النفطية وغير النفطية من خلال تطور التجارة الخارجية في الفترة (2005-2015) و تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال نفس الفترة وكذا التوزيع الإقليمي للصادرات.

أما البحث الثاني فكان لتسليط الضوء على أهم الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر لتنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات، وبالنسبة للمبحث الثالث فكان لقياس أثر تنويع وتنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى تقييم مؤشرات الاقتصاد الجزائري ثم قياس أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي، و التحدث عن أهم التحديات والعقبات التي تواجه التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر.



الفصل الأول: الإطار النظري لتنمية وتنويع
الصادرات والنمو الاقتصادي

تمهيد:

تؤدي الصادرات دورا كبيرا في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذا لها وظيفة مزدوجة، تتمثل الوظيفة الأولى في مدى ما توفره من نقد أجنبي لازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في هذه الدول وتغطية ما تحتاجه من واردات من سلع وخدمات سواء لرفع مستويات المعيشة الحالية بزيادة الاستهلاك أو المنتظرة بزيادة الاستثمار والتخفيض من حده البطالة، أما الوظيفة الثانية فتتمثل في كونها الوسيلة التي يمكن بموجبها للدولة أن تصرف فائض إنتاجها المحلي، مما يترتب عليه اتساع نطاق السوق وتحقيق المستوى الاقتصادي في الإنتاج ومن ثم التكاليف.

وتلعب الصادرات دورا أساسيا في تسريع النمو الاقتصادي حيث أن النمو يمثل عنصرا أساسيا بل حاسما من عناصر التنمية فالاختلافات في مستويات المعيشة وفي مراحل التنمية في بين الدول ترجع في أصلها إلى اختلافات الحادة بين الدول في معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

لذا أصبح موضوع تنمية الصادرات وطرق تنويع تشكيلتها ضرورة ملحة لكل اقتصاديات دول العالم. ومن هذا المنطلق ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: أساسيات النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: ضرورة تنمية الصادرات الغير نفطية.

المبحث الثالث: تجارب دولية في تنمية الصادرات.

المبحث الأول: أساسيات النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي هو المؤشر الأساسي الذي يمكن أن يكشف بسهولة عن ما إذا كانت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تزيد أم تقل تتسع أم تضيق، فمثلاً إذا زاد معدل النمو الاقتصادي بمعدلات سريعة ومتزايدة في دولة معينة. كان ذلك دليلاً واضحاً على أن تلك الدولة أو هذا الاقتصاد ينمو بمعدلات نمو اقتصادي تجعله يقلل الفجوة بينه وبين باقي الدول أو الاقتصاديات المتقدمة والعكس صحيح.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية وخصائص النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

1. يعرف النمو الاقتصادي بأنه: زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن. ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج الوطني الحقيقي أو الدخل الوطني الحقيقي أي يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن.¹
2. ويقصد بالنمو الاقتصادي: حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.²
3. كما يعرف النمو الاقتصادي: بالارتفاع في النسبة المئوية للإنتاج العام والمحسوبة بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل الوطني إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.³
4. ويعرف أيضاً على أنه: زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي دون ربطه بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وعكسه الركود والكساد.⁴

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكمي، الدار الجامعية، الإسكندرية دون طبعة، 2006، ص: 466.

² محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون طبعة، 2006، ص: 73.

³ فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، دار أبله للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص: 59.

⁴ سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والعولمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص: 313.

الفصل الأول: الإطار النظري لتنمية الصادرات والنمو الاقتصادي

الفرع الثاني: أهمية النمو الاقتصادي.

تكمن أهمية النمو الاقتصادي في العديد من العناصر أهمها:

1. زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
2. زيادة رفاهية الشعب، عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى.
3. يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
4. زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة التعليم، بناء المنشآت القاعدية وتوزيع الأملل للدخل القومي دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.
5. التخفيف من حدة البطالة.¹

الفرع الثالث: خصائص النمو الاقتصادي.

للمنمو الاقتصادي خصائص تتمثل في:²

1. المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج: حيث أن البلدان المتقدمة حاليا وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1770 إلى وقتنا الحالي حققت معدلات مرتفعة من النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج، فقد بلغ معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول نحو 2%، و1% للنمو السكاني، أو 3% لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.
2. المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: حيث أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل المدخلات، دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال.
3. المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي: تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتغيير القطاعي والهيكلية الملازم لعملية النمو، ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم التحول من الصناعة إلى الخدمات، مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات

¹ فتيحة بناني، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2008-2009، ص: 10.

² سيدي أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013، ص: 31، 30.

الفصل الأول: الإطار النظري لتنمية الصادرات والنمو الاقتصادي

غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات ثم أعقب ذلك تحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية ولم تعد متمركزة فيها.

4. **المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي:** عادة ما يصاحب التغيير الهيكلي للاقتصاد تغيرات في الإيدولوجيا والمؤسسات والاجتماعية، والتي يطلق عليها التحول الحضري أو الحداثة، حيث أوضح "Myrdal" أنها تفسر الجوانب التالية: (الرشاد، التخطيط الاقتصادي، التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة، تحسين المؤسسات والاتجاهات).

5. **الهيمنة الدولية:** عرفت المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وفتح الأسواق المربحة أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة وهي في أغلبها بلدان نامية مما أدى يتجدد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها، خاصة المواصلات والاتصالات، مما فتح المجال للسيطرة والسياسة مجددا على البلدان النامية والضعيفة.

6. **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي والعالمي:** حيث أنه بالرغم من المكاسب التي حققها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن، فإن ذلك لم يشمل كل سكان العالم، فالتوسع في النمو الاقتصادي العالمي الحديث حققه أقل من ربع سكان العالم بما يعادل 80% الناتج العالمي، أن علاقات القوة بين الدول المتقدمة والنامية غير متكافئة تزيد من تعميق الفجوة بينهما عبر الزمن.

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي

إن قياس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي والذي يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط وأهمها:

1. **المعدلات النقدية للنمو:** هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد

القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، ورغم العديد من التخفيضات على ذلك الأسلوب التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو كمايلي:¹

1.1 **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام البيانات المنشورة

سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، ويتم

¹ محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، القاهرة، دون طبعة، 1999، ص: 118.

الفصل الأول: الإطار النظري لتنمية الصادرات والنمو الاقتصادي

استخدام معدل نمو الناتج المحلي ومعدل نمو الدخل الوطني. ومع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

2.1 معدلات النمو بالأسعار الثابتة: حيث لا تعتبر أسعار الجارية تعبيراً صحيحاً عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة وبعد إزالة التضخم، وذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.

3.1 معدلات النمو بالأسعار الدولية: عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظراً لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

2. المعدلات العينية للنمو: مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المختلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل نسمة، ونصيب الفرد من طول الطريق العامة .

3. مقارنة القوة الشرائية: يعتبر سلوك الأسعار في بلدين ما، المحدد الأساسي لسعر الصرف عمليتهما في الأجل الطويل، ومن ناحية أخرى فإن سعر الصرف يعكس القوة الشرائية النسبية للعملة في البلدين، ويعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية لعملات الدول الأخرى، ويعرف هذا المصطلح بالقوة الشرائية المكافئة، وكانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقاً للمقاييس، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل العملة الوطنية بالدولار.¹

¹ محمد مدحت مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

الفصل الأول: الإطار النظري لتنمية الصادرات والنمو الاقتصادي

المطلب الثالث: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي.

تطورت النظريات الاقتصادية في تفسير النمو الاقتصادي و العوامل المؤثرة فيه و يعتبر الاقتصاديون الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع، في سبيل تمكين الدول المتخلفة من التخلص من الفقر و السير نحو التقدم والرقي، و فيما يلي ذكر لبعض النظريات:

استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها: الملكية الخاصة، والمنافسة التامة، وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط، و سنتعرض إلى أفكار أبرز روادها:

1. النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي.

1.1. نموذج آدم سميث "Adam Smith" (1790/1723):

تمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، حيث كان هدفه التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي ومعرفة العوامل والسياسة التي تعوقه وتقف في طريقه، ويعتبر سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمة وأن تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة ثروة الأمة، ويعتقد سميث بأن التنمية الاقتصادية إذا بدأت تكون تدريجية و تراكمية، غير أنه يرى بأنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية، ويحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي يسمح بها الاستخدام الكامل للأراضي المتوفرة وأن العامل الذي يوقف عملية الإنتاج في رأيه هو ندرة الموارد الطبيعية.¹

2.1. نظرية دافيد ريكاردو "David Ricardo" (1823/1772):

اعتبر "Ricardo" الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود و الثبات. كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم و المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال و مستلزمات العمل و دفعهم لأجور العمال ، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال و التوسع فيه و هو ما يضمن تحقيق النمو، أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، ط1، 2007، ص56.

الفصل الأول: الإطار النظري لتنمية الصادرات والنمو الاقتصادي

الكفاف. و أما ملاك الأراضي فتتمو مداخليهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما كانت متوفرة بكثرة.¹

2. النظرية النيوكلاسيكية:

لقد سيطر منطق النظرية على الاقتصاد الحديث خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حينما باتت مسألة النمو ومشكلة التراكم الرأسمالي تشكل اهتمام الحكومات والاقتصاديين ، ومن روادها سول سوان وجيمس ميدو كانت أبحاثهم كآتي:²

- ❖ يرى أصحاب النظرية أن الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد قد تلاشى.
- ❖ أن السكان لا يتغيرون بأي حال من الأحوال مع الغير في الدخل الفردي.
- ❖ رفض معظم النيوكلاسيكيين قبول فكرة سيادة حالة الركود.
- ❖ أن التقدم التكنولوجي ومعرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال.
- ❖ أن المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة والتغيرات في الأسعار تجعل المستثمرين يستجيبون لهذه التغيرات.
- ❖ يرون إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وهما العمل ورأس المال.
- ❖ أن النمو الاقتصادي يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل من خلال توفير عوامل خارجية هي التطور التكنولوجي والنمو السكاني.

3. النظرية الحديثة:

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية منها نموذج: يول رومر وروبرت ولكاس سنة 1986 التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر ديفيد ويل 1992 فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترايط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية التي تركز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فان مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري

¹ سيدي أحمد كيداني ، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

² ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013/2014، ص: 21، 22.

الفصل الأول: الإطار النظري لتنمية الصادرات والنمو الاقتصادي

لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان.¹

المبحث الثاني: ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية.

يعد الانفتاح حاجة ماسة لأي دولة وأسلوبا جيدا لتطورها ونموها المستمر ويتحقق هذا الانفتاح بأشكال مختلفة منها التصدير، وهذا أمام جملة المخاطر التي تنطوي عليها عملية التركيز الشبه الكلي على الصادرات من النفط فإن الضرورة الملحة بالنسبة للاقتصاد من أجل إحداث هيكلة لتنمية الصادرات خارج القطاع النفطي. وفي هذا المبحث نسعى لإبراز أهم مرتكزات هذه الضرورة.

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته.

سوف نتناول أهم الجوانب المتعلقة بموضوع التصدير باعتبار أهميته في اقتصاد أي دولة تسعى إلى النمو والتطور وتحقيق الرفاه لمجتمعها.

الفرع الأول: مفهوم التصدير.

تعددت التعاريف المرتبطة بالتصدير وسنورد بعض هذه التعاريف فيما يلي:

1. التصدير: هو بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج، للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية.²
2. التصدير: هو عملية بيع وتسليم سلع وخدمات إلى الخارج ونضيف أن عملية التصدير للسلع والخدمات غير الوطنية بأنها تسمى إعادة التصدير، بالإضافة إلى دوره الهام في توازن الميزان التجاري ويعتبر أحد العوامل الأساسية للتنمية.³
3. ويعرف التصدير على أنه: العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود ويكمن أن تكون بكثرة أو بقلّة.⁴

¹ ميلود وعيل، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

² محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المعرفي والتصدير، الدار الجامعية للنشر، دون طبعة، 2011، ص: 50.

³ حسينة بن يوسف، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011-2012، ص: 23.

⁴ سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية مدخل استراتيجي، دار البازوردي العلمية، الأردن، دون طبعة، 1999، ص: 40.

الفصل الأول: الإطار النظري لتنمية الصادرات والنمو الاقتصادي

الفرع الثاني: أهميته.

يعتبر التصدير أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، ومن أهم النشاطات الاقتصادية الأساسية في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام، فتصدير المنتجات والسلع الوطنية تعتبر أمراً ضرورياً، لدعم ميزان المدفوعات، وتغطية الاحتياجات من مختلف السلع المستوردة من الخارج. وتكمن أهمية قطاع التصدير بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية في زيادة إيرادات الدولة من مختلف العملات الصعبة حيث تتزايد تلك الأهمية بتزايد حاجة البلد المصدر لهذه العملات، إضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة، والحفاظ على الوظائف القائمة، وتحسين مستوى الفرد ولأهمية قطاع التصدير فإن معظم دول العالم تسعى إلى توفير كافة إشكال الدعم بهذا القطاع العام والحيوي في النشاط الاقتصادي¹. فتتضح أهميته في قدرته على:²

1. **خلق فرص عمل جديدة:** يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة وقد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول، فقد تمكنت دول شرق آسيا من خلق فرص عمل جديدة للرفع من معدل النمو باستخدام التوجه التصديري بحيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة.
2. **إصلاح العجز في ميزان المدفوعات:** تعتبر الصادرات أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد وأسعار الصرف، فالصادرات تلعب دوراً رئيسياً ومباشراً في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري.
3. **جذب الاستثمار المحلي والأجنبي:** يعتبر الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير وهذا ما أكدته العديد من التجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير، فالاستثمار يعمل على إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية، وهذا ما تحتاجه أي دولة للنهوض باقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة الصادرات الخدمية والسلعية.
4. **تحقيق معدلات نمو مطردة:** إن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فالاهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها وتطويرها وتشجيعها من خلال خلق المناخ المناسب لذلك سيكون له مردود إيجابي على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وعلى خلق فرص عمل جديدة. وإصلاح العجز في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، ولا يتم ذلك إلا بالعمل على حل المشكلات التي تعوق نمو الصادرات

¹ محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص: 41.

² ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013-2014، ص: 81، 82.

الفصل الأول: الإطار النظري لتنمية الصادرات والنمو الاقتصادي

ورسم السياسات المتناسقة والواضحة المعالم بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير في البلد.¹

المطلب الثاني: مخاطر الاعتماد الشبه الكلي على الصادرات النفطية.

يعتبر التركيز الشبه الكلي على الصادرات من النفط لجلب العملة الصعبة لاستعمالها في تسوية فواتير الواردات المتزايدة من عام لآخر، ما يهدد اقتصاد البلد في حال تدهور عوائد هذه الصادرات. وعليه يمكن القول بأن هذا الوضع يترتب عليه جملة من المخاطر والتي سنأتي على ذكرها:

1. مخاطر تقلبات الأسعار وانخفاض المردودية:

إن الاعتماد على ربوع الصادرات النفطية سوف يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة، والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، إضافة إلى اللوازم من وسائل وعوامل الإنتاج. هذا التذبذب قد يرجع في أحد جوانبه إلى عامل الأسعار، أين يتولد مخطر كبير يؤثر على الاقتصاديات المعتمدة على الصادرات من النفط.²

2. مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي في الدولة:

ترتبط سيادة الدولة بمواردها الطبيعية وحريتها في تحديد الطرق والسياسات المثلى لاستغلالها بمدى إرادة الدولة، وما تتلقاه من دعم سياسي من الأواسط الداخلية والخارجية. حيث وفي ظل غياب تلك الحرية والدعم تمكنت الدول الغربية المستوردة للنفط بمساعدة شركائها النفطية العالمية الكبرى من الهيمنة على صناعة النفط في الدول النامية النفطية، وتمكنت هذه الشركات من أن تتحكم في سياسات الإنتاج والأسعار بالشكل الذي يخدم مصالح بلدها الأم. فبالنسبة للاقتصاديات النامية التي تلعب فيها الصناعات الاستخراجية دوراً أساسياً، هذه الصناعات التي ملكيتها للدولة، توجب على هذه الأخيرة أن تكون ذات دور فعال من حيث وضع وتنفيذ السياسات الخاصة باستغلال الموارد المنجمية وبيعها وتصديرها، إضافة إلى التدخل لرسم السياسات المتعلقة بالبحث والتنقيب والإنتاج وصيانة وتطوير الأصول، وتحديد حجم الإنتاج وأسعار الصادرات. لكن واقع هذه الدول يقول بأنها لا تزال تتبع الدول الصناعية الكبرى.³

¹ ناصر الدين قريبي، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

² مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، المركز الجامعي بغرداية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، 2010-2011، ص: 64.

³ نفس المرجع أعلاه، ص: 65.

3. مخاطر نضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الإنتاج:

إن إنتاج النفط يعرف على أنه عملية تستهلك فيها الاحتياطات النفطية وتحول فيها إلى فوائد مالية وتبعاً لذلك فإن الاحتياطات من النفط تتأثر بكمية الإنتاج من جهة، والذي ينتج عنه نقصان في كمية الاحتياطي ومن جهة أخرى بعمليات الاكتشاف وعمليات التنقيب الناجحة، وعليه فاستخراج النفط المستمر يعني بالضرورة نضوب مكانه كما أن العمليات التي يشرع فيها من أجل التنقيب على النفط والتي تجري من أجل تعزيز المخزون الاحتياطي منه، قد لا تنجح في الكثير من الأحيان. وأيضاً تستوجب هذه العمليات صرف مبالغ ضخمة، وهذا معناه أنه يجب ومن أجل تعويض برميل واحد مستخرج من باطن الأرض إذا ما أريد الحفاظ على نفس المستوى من الاحتياطي النفطي تعبئة رؤوس أموال طائلة لتحقيق ذلك.

4. مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة للطاقة النفطية:

تقسم مصادر الطاقة من ناحية استخدامها إلى مجموعتين:

1.4. مصادر طاقة أساسية: وهي تلك المصادر التقليدية التي تعتمد عليها بشكل كبير في الحصول على الطاقة

مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية، وتساهم هذه المصادر بنسبة كبيرة في الاستهلاك العالمي من الطاقة.

2.4. مصادر طاقة بديلة: وهي مصادر طاقة حديثة مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية وطاقة الأمواج

والطاقة الهيدروجينية والوقود الصناعي وهي طاقة قليلة الاستخدام حالياً، غير أنه ينتظر أن تلعب دوراً أساسياً في توفير الطاقة للعالم كونها مصدر طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة في ظل الدعوات الدولية لحماية البيئة.¹

¹ عيسى مقلد، قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/2008، ص: 101.

المطلب الثالث: دوافع ومبررات تنمية الصادرات غير النفطية.

إن الانخفاض المسجل في نسبة الصادرات خارج المحروقات والاختلال الهيكلي الحاصل على مستوى الصادرات. لا زال يشكل مصدر قلق للدول النفطية، الأمر الذي أدى بالعديد من الحكومات بإدراج مسألة تنمية الصادرات غير النفطية على رأس الأولويات التي يجب تحقيقها. وقد تسبب في تلك الاختلالات المسجلة جملة من العوامل التي كانت الدافع الأساسي في ذلك التوجه نحو تنمية وتنويع الصادرات، هذه العوامل نلخصها في ما يلي:

الفرع الأول: النزعة الحمائية.

اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للالتزامات المالية التي سادت في عقد الثمانينات بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على أثر نجاح اللجان في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية وقد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية. إن هذه النزعة الحمائية كان لها الأثر البالغ على صادرات الدول النامية، وذلك منذ منتصف السبعينات. يرجع هذا التوجه التنامي نحو النزعة الحمائية من قبل الدول المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية. بحيث تعتبر الدول المتقدمة المالكة الأولى لحقوق الاختراعات الحديثة، بيد أن هذه التقنيات والفنيات الإنتاجية والاختراعات ما تلبث أن تنتقل إلى دولة أخرى، قد تكون أقل تقدما. وأمام حافز وفرة عناصر الإنتاج المستعملة في إنتاج هذا المنتج يتم إنتاجه محليا في هذه الدول وتصديره إلى الأسواق الخارجية. وهنا تتعرض الدول صاحبة الاختراع إلى منافسة شديدة في السوق العالمي بل وحتى في سوقها الداخلي، وهو ما يدفع بهذه الدول المتقدمة إلى البحث عن أساليب حمائية جديدة.¹

¹ وصادف سعيدي، تنمية الصادرات النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002، ص: 8، 9.

الفصل الأول: الإطار النظري لتنمية الصادرات والنمو الاقتصادي

الفرع الثاني: معدل التبادل.

شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة للدول النامية إلى الارتفاع الشديد مقابل اتجاه أسعار السلع الدولية باستثناء البترول. إلى الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العالمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية المستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.¹

الفرع الثالث: الدين الخارجي.

لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في ميزان المدفوعات فتزايد عجز الحساب التجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة للاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية ويترب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية وبالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما يترتب عليها التزامات وأعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب التجاري وهذا يزداد المر سواء نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض، وقد عانت الدول النامية غير البترولية في الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة تراكم الديون الخارجية مما اثر على العجز الجاري في ميزان مدفوعات معظم الدول النامية.²

¹ وصاب سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

² خالد بن جلول ، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008-2009، ص: 125.

المبحث الثالث: تجارب الدولية في تنمية الصادرات.

يوجد الكثير من التجارب للدول النامية في مجال تنمية الصادرات و التي حققت نجاحا ملحوظا فيرفع مستوى أدائها الاقتصادي و معدلات النمو بها، لكن رغم ذلك لا يمكننا أن ننسى أن هناك العديد من المشاكل التي واجهت هذه الدول و التي كانت عائق في طريق الكثير منها و في مايلي نستعرض مشاكل التصدير و أهم التجارب في تنمية الصادرات.

المطلب الأول: مشاكل التصدير في الدول النامية.

لا يتسع المجال هنا لذكر جميع عوائق التصدير التي تواجه المصدرين في الدول النامية، لكننا سنحاول الاقتصار على أهمها و تتمثل في مايلي:¹

1. عدم وجود برامج لتمويل و تأمين الصادرات و إن وجدت فهي جديدة و حديثة و لا تلبي الغرض منها، حيث أن أي مصدر يرغب في الحصول على تمويل لصادراته للقيام بالنشاط التصديري و كذلك لمساعدته على منح المستوردين أجالا و مهلا للتسديد و التي بنظرنا هي من أهم الوسائل لجلب المزيد من المستوردين الأجانب، و كذلك فإن برامج التأمين تعمل على حماية المصدرين من الأخطار التي يتعرضون لها أثناء قيامهم بالنشاط التصديري و منها بشكل خاص إخطار عدم الدفع، كما أن النجاح الذي حققته الكثير من الدول و خاصة الأوروبية منها في هذا المجال يرجع إلى تبنيها و اعتمادها تمويل و تأمين الصادرات.
2. وجود الحصص الحمائية و الرسوم الجمركية في الدول المستوردة أو ما نستطيع تسميتها بالقيود التي تضعها حكومات الدول الأجنبية.
3. لا يزال في كثير من الدول البيع في السوق المحلي أكثر ربحية من البيع في السوق الدولي حيث أن السوق المحلي لا يزال يشكل و يمثل أكثر جاذبية و سهولة مقارنة بالسوق الدولي أو المستثمر المحلي في تسويق منتجاته و هذا ما يحول دون زيادة الصادرات.
4. أن المصدر لكي يستفيد من استرداد الرسوم الجمركية أو ما يعرف بنظام الدر وباك فعليه أن يكون مصدرا و مستوردا و منتجا في نفس الوقت و هذا ما يعرضه لمشاكل عريضة و متنوعة هو في غنى عنها.
5. تأخر إجراءات تخليص الرسوم الجمركية و إجراءات مطابقة المواصفات.

¹ ريان زير، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2015/2014، ص: 78، 79.

الفصل الأول: الإطار النظري لتنمية الصادرات والنمو الاقتصادي

6. الاستخدام الغير رشيد للمبيدات و الأسمدة الكيماوية، حيث أن جل الدول النامية تعاني من ظاهرة استخدام الأسمدة الكيماوية و المبيدات بشكل مكثف في الزراعة، كما قد يتم استخدام في بعض الأحيان مبيدات زراعية محرم استخدامها دوليا، و من هنا تظهر مشكلة تأثير المنتجات على الصحة العامة و على البيئة.
7. عدم مطابقة مواصفات السلع المصدرة للدول النامية للمتطلبات و الشروط التي تفرضها أسواق الدول المتقدمة و على وجه الخصوص الأسواق الأوروبية، و هذا فيما يخص معايير الجودة و الكفاءة و شرط حصول منتجات تلك الدول عل ما يعرف بشهادات الايزو و بمختلف أنواعها، و يضاف هذا أيضا عدم تطبيق هذه الدول لإدارة البيئة و إدارة الحد من التلوث و المخلفات، و يرجع ذلك لغياب التكنولوجيا النظيفة.
8. انخفاض رصيد الدول النامية من الكفاءات العلمية والفنية و انخفاض الطاقة الإنتاجية للقوى العاملة، هذا يرجع إلى سوء استخدام العمالة، مما أدى إلى انخفاض القيمة المضافة للعامل في الدول النامية و الدول المتقدمة حيث لازالت الفجوة التكنولوجية في التصدير واسعة جدا بين الدول الصناعية و الدول النامية مما يقلل من القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية.¹

المطلب الثاني: تجارب دولية في تنمية الصادرات

يكمّن الهدف من طرح تجارب الدول في مجال تنمية الصادرات هو الاستفادة منها، بحيث نأخذ بعين الاعتبار إيجابيات تجارب تلك الدول مع تجنب سلبياتها و بالتالي سوف نعرض في هذا المطلب مجموعة من تجارب بعض الدول النامية في تشجيع و تنمية الصادرات.

الفرع الأول: تجربة كوريا الجنوبية في تنمية الصادرات

- مما لاشك فيه أن كوريا الجنوبية قد بدأت تجربتها التنموية و انطلاقتها منذ أوائل العام 1962م استطاعت في أقل من أربعة عقود، تحقيق ما يسمى بالمعجزة الاقتصادية على نهر الهان كانغ لترفع إلى مستوى الدول الرأسمالية المتقدمة و هي بذلك تعد حديثة النمو والنهوض مقارنة مع غيرها من هذه الدول وقد انصبت جهود حكومة كوريا الجنوبية على مواجهة الآثار الناجمة عن الحرب من خلال تحقيق الأهداف التالية:²
1. إعادة بناء البنى التحتية المدمرة جراء الحرب الكورية.
 2. الاحتفاظ بجيش قوي تحسبا لمواجهة أي هجوم مستقبلي من قبل كوريا الشمالية.

¹ نفس المرجع أعلاه، ص: 79.

² سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، مجلة دراسات دولية، العدد 38، 2008، ص: 51.

الفصل الأول: الإطار النظري لتنمية الصادرات والنمو الاقتصادي

3. معالجة التضخم و التقليل من أثاره السلبية على المستوى المعاشي للسكان.
 4. احتواء التأثير الياباني على الاقتصاد الكوري الجنوبي نتيجة استياء الشعب الكوري الجنوبي من الذكريات المؤلمة التي تركها الاحتلال الياباني لهم للمدة من عام 1920م إلى عام 1945م، والمخاوف المستقبلية.¹
- خلال العقود الثلاثة الماضية حققت كوريا الجنوبية معدلات اقتصادية قياسية والتي تمثلت في زيادة الناتج القومي الكوري الإجمالي من 2.3 بليون دولار عام 1962م إلى 280.8 بليون دولار ثم إلى 455.2 بليون دولار في عام 2000م إلى 1.756 تريليون دولار، كما زاد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من 87 دولار إلى 6498 دولار ثم إلى 9628 دولار خلال نفس الفترة وإلى 27221.52 دولار. و اعتمدت كوريا الجنوبية لتحقيق هذه الطفرة على قطاع الصناعة، حيث نمت حصته من الصادرات من 17% إلى 80% في منتصف السبعينات من القرن العشرين وإلى أكثر من 373.6 بليون دولار سنة 2009، اقترن النمو السريع بالتنوع و التغير الهيكلي و لقد ارتكزت إستراتيجية تنمية الصادرات الكورية على مجموعة من المحاور الرئيسية والتي تتمثل فيما يلي:²
1. توفير التمويل اللازم للتصدير: قامت الحكومة الكورية خلال الستينات والسبعينات بتشجيع الاقتراض من البنوك بسعر فائدة منخفض أو بدون فوائد بهدف الإنتاج من أجل التصدير. وهذا ما دفع العديد من رجال الأعمال إلى التوسع في إنشاء الوحدات الإنتاجية الموجهة للتصدير، كذلك تم إنشاء صندوق مشترك لتمويل القروض بين كل من الحكومة و المؤسسات المالية و ذلك لتمويل الصادرات قبل و بعد الشحن.
 2. إنشاء المناطق الصناعية التصديرية: قامت الحكومة الكورية خلال الستينات و السبعينات بتشجيع إنشاء المناطق الصناعية التصديرية وذلك في العديد من المناطق وتوفير الخدمات الأساسية بأسعار مدعومة، كما قامت الدولة بتحديد الأجور بما لا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.
 3. التدعيم المباشر و غير المباشر للقطاعات التصديرية: ونوضح من خلال مايلي بعض الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة الكورية لتدعيم القطاعات التصديرية:
- ❖ رد نسبة من الرسوم الجمركية المدفوعة على استيراد المواد المستخدمة في إنتاج سلع تصديرية.
 - ❖ مزايضية للشركات المصدرة للخارج مثل خصم مصاريف التسويق والإعلان في المعارض الدولية.
 - ❖ منح قروض قصيرة الأجل بأسعار فائدة تفضيلية للمنشآت متوسطة و صغيرة الحجم المرتبطة بالتصدير.

¹ سعيد رشيد عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

² إبراهيم بلقلا، آليات تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لئيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2008-2009، ص ص: 130، 131.

الفصل الأول: الإطار النظري لتنمية الصادرات والنمو الاقتصادي

❖ رد نسبة من الضريبة على القيمة المضافة أو ضريبة الاستهلاك المقررة على بعض مستلزمات الإنتاج إلى المنشآت المصدرة و بالأخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

❖ التمويل المباشر لمشروعات تصديرية أو تسويقية إلى الخارج أو تسيير إجراءات التصدير.

4. إعادة هيكلة الإطار المؤسس للصادرات الصناعية: لقد تجلّى ذلك من خلال إنشاء العديد من المؤسسات الداعمة لعملية التصدير والتي تتمثل في إنشاء جهاز متخصص لترويج الصادرات أطلق عليه " اتحاد تنمية التجارة الكوري" عام 1964م، والتي كانت أهدافه الرئيسية تسهيل القيام بعمليات ترويج الصادرات، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى منوطة بترويج الصادرات و التي تتمثل في اتحاد التجار الكوريين والتي تعتبر إحدى وظائفه الأساسية هي إرسال الممثلين التجاريين للخارج لاكتشاف أسواق جديدة ودفع المصدرين إليها، وهناك أيضا الغرفة الكورية للتجارة و الصناعة وهي منظمة قومية تتكون من رجال أعمال كوريين.

5. تعديل سعر الصرف: قامت الحكومة الكورية مع بداية الستينات بإجراء تخفيض في قيمة سعر صرف عملتها المغالى فيها، وبالتالي تمكنت من القضاء على تعدد أسعار الصرف، مما ساهم في نمو الصناعات التصديرية في كوريا.

6. إصلاح السياسة المالية: قامت كوريا في هذا المجال بإتباع ضريبة القيمة المضافة، وقد وفرت هذه الضريبة عوائد ضخمة لتمويل حوافز الاستثمار في الصناعة التصديرية منها، وتضمنت الحوافز الضريبية مجالا للتسهيلات الائتمانية وخفض معجل وإعفاءات خاصة.

7. تشجيع الاستثمار الأجنبي: عانى الاقتصاد الكوري خلال فترة السبعينات من انخفاض الادخار المحلي، و بالتالي عجز التمويل المحلي عن تمويل الاستثمارات مما دفع الحكومة إلى تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي لتمويل هذه الاستثمارات، و خاصة في مجال الصناعات كثيفة رأس المال.¹

¹ نفس المرجع أعلاه، ص: 132.

الفرع الثاني: تجربة تايوان في تنمية الصادرات.

إن نمط التصنيع في تايوان يشابه تماما نظيره في كوريا الجنوبية حيث اعتمدت صناعتهما بصورة كبيرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث شاع لدى الاقتصاديين ربط اسم تايوان بسياسة محددة للتصنيع وهي سياسة الإنتاج للتصدير أو التنمية بقيادة الصادرات، وقد نمت الصادرات التايوانية وتطورت وأصبحت قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية إلى جانب تلبية الطلب المحلي و عملت على تشجيع إقامة صناعات أكثر تعقيدا مثل صناعة الصلب و البتروكيماويات و الماكينات وتصنيع الآلات و المعدات الالكترونية، ولقد بدأت الحكومة التايوانية في تطبيق سياستها التنموية بإتباع سلسلة من الإصلاحات منها:

1. خفض قيمة العملة.

2. توحيد أسعار الصرف سنة 1958م.

3. إلغاء القيود على الواردات.

4. تعديل السياسة النقدية.

5. إنشاء مناطق حرة للتصدير.

كان من نتيجة هذه الإجراءات أن انخفض معدل التضخم إلى أقل من 2% سنويا خلال الخمسينات من القرن العشرين، وقد تبع هذه الإجراءات زيادة ملحوظة في الصادرات وفي معدل النمو الاقتصادي حيث شكلت الصادرات 12.2% من الدخل القومي سنة 1958. بينما شكلت الواردات في نفس السنة 20% من الدخل القومي، وارتفعت الصادرات إلى 19.60% من الدخل القومي سنة 1965 وفي سنة 1969 تساوت الصادرات مع الواردات نتيجة للنمو السريع في الصادرات وخلال عقد الستينات من القرن العشرين أمكن مضاعفة الصادرات التايوانية خمسة أضعاف بينما ارتفعت الواردات بأربعة أضعاف و نمت الصادرات لتحل محل المساعدات الأجنبية والسماح بزيادة كبيرة وقد تكونت قائمة الصادرات الأولية لتايوان من المواد الغذائية المصنعة و المواد المشابهة وقد توسعت قائمة الصادرات لتشمل الملابس و المنسوجات و الماكينات الكهربائية وغيرها من الصناعات وكما حدث في كوريا الجنوبية ارتبطت زيادة الصادرات و الدخل الحقيقي بزيادة معدلات التوظيف والأجور الحقيقية.¹

¹ زير ريان، مرجع سبق ذكره، ص: 83، 82.

الفرع الثالث: التجربة الماليزية في تنمية الصادرات.

بعد أن حصلت ماليزيا على استقلالها عام 1985م اعتمدت إستراتيجية تنمية تركز على إحلال الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال، غير أن هذه الإستراتيجية لم تفلح بسبب ضيق السوق المحلي و ضعف الطلب المحلي، وبالتالي فلم يكن لها أثر على الطلب على العمالة أو خلق قيمة مضافة عالية. لذلك اعتمد هذا البلد في عقد السبعينات خطة تنمية تعتمد على دور كبير للقطاع العام مع التركيز على التصنيع الموجه للتصدير عن طريق صناعة المكونات الالكترونية الكثيفة العمالة. وكان من نتائج هذه الخطة تخفيض معدلات البطالة، وتحسن توزيع الدخل، وبلغ معدل نمو يساوي 8% سنويا في المتوسط مع استقرار معدل التضخم في حدود 5%¹. كما وصل الناتج المحلي الإجمالي 474 مليار دولار سنة 2012. تعددت وجهات النظر حول عوامل نجاح النهضة الماليزية الباهرة. إلا أن هناك عوامل تعتبر قاسما مشتركا بين جل الدراسات، ويشهد الواقع بدورها الفعال في هذا الإطار، ولنبدأ بأهم العوامل الداخلية لنجاح هذه التجربة:²

1. **القيم النهضوية:** حيث أنه و بالرغم من التعدد العرقي و الديني الذي يميز مجتمعها إلا أن لقيم المعنوية كانت على الدوام الأداة الموحدة بينهم للتعاون والعمل بصفة جامعية، وبالتالي فقد شكلت العامل الرئيسي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لأي نهضة يراد تحقيقها.
2. **الإرادة السياسية والدور الفعال للدولة:** المتبع للتجربة الماليزية يلاحظ أن الإرادة السياسية القوية المدعومة باستقرار سياسي و اجتماعي واسع كانت وراء اتخاذ قرارات تنمية جريئة.
3. **المناخ الاقتصادي الملائم:** وكان من أهم مميزات هذا المناخ مايلي: الاستقرار الاجتماعي والسياسي، البنية التحتية، العدالة بين المناطق والتكامل بين القطاعات.
4. **التنمية البشرية:** اهتمت ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية لمجموع السكان سواء الأصليين منهم أو المهاجرين.
5. **الذين ترحب السلطات بتوطينهم:** وقد تمكنت من توفير مستويات معيشة لائقة للأغلبية العظمى من السكان خصوصا مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي، ففي سنة 2008 بلغ نحو 14.215 دولار ووصل في 2015 إلى 10.073.17 دولار.

¹ عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 11، 2011، ص: 60.

² نفس المرجع أعلاه، ص: 64.

الفصل الأول: الإطار النظري لتنمية الصادرات والنمو الاقتصادي

6. **فعالية الجهاز المصرفي والمالي:** كان من الخطوات الرئيسية في هذا المجال إتباع منهج شامل عام 1989م للإشراف على جميع المؤسسات المالية ووضع نظام موحد لكفاية رؤوس الأموال، مع العمل على إيجاد سوق ثانوية نشطة تعمل في الأوراق المالية الحكومية و سوق لصكوك الديون بالنسبة لشركات القطاع الخاص.
 7. **تفعيل القطاع الخاص:** اعتمد النموذج المالي في تحريكه لعملية النمو الاقتصادي على تعظيم دور القطاع الخاص في التنمية حيث عمل على تحويل ملكية العديد من المشروعات إلى القطاع الخاص مع الاحتفاظ بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية.
 8. **الادخار والاستثمار:** الاقتصاد المالي اعتمد بدرجة كبيرة في تمويل الاستثمارات على الادخار المحلي بنسبة 40% للفترة 1970-1993. كما عمل أيضا على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلا من الإنفاق على التسليح.
 9. **التخطيط طويل المدى:** حيث دأبت الدولة منذ الاستقلال على وضع رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية، وقبل حلول القرن الحادي والعشرين كانت ماليزيا تخطط للدخول فيه من خلال "رؤية 2020" التي تتصور أوضاع الاقتصاد ورهاناته إلى آجال عام 2020.
- هذا بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، و الاهتمام بالتصدير، واستيعاب التقدم التكنولوجي، وتحرير التجارة الخارجية.¹

¹ عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 66، 67، 68.

خلاصة الفصل:

يعد تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا تسعى إلى إدراكه كل الدول، من خلال تسطير جملة من السياسات والبرامج الخاصة برفع وتحسين الأداء الإنتاجي بغرض الوصول إلى معدلات تفوق معدلات تزايد سكانها.

لقد أوضح تطور الفكر الاقتصادي التجريبي في بحث العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي أن هناك إجماع بين الاقتصاديين لأهمية دور الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي وأثارها الإيجابية على التنمية، وهذا نتيجة اعتبار الصادرات آلة محركة للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد، مما يدل على أهمية نشاط التصدير في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل خصوصا في الدول النامية. لأجل هذا سعت العديد من الدول النامية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات وتنميتها. وانطلاقا من هذا يصبح قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه في الأساس عملية تنمية طويلة الأجل.

تأتي أهمية ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية انطلاقا مما تلعبه الصادرات كمحفز للنمو الاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى خطورة الموقف عند الاعتماد على الصادرات النفطية بشكل كلي وما يتعرض له البلد من مشاكل اقتصادية من جراء تذبذب أسعار النفط.

**الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج
المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو
الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)**

تمهيد:

باعتبار الصادرات عنصر مهم في النمو الاقتصادي فإن زيادة الصادرات غير النفطية يعتبر خيارا استراتيجيا للجزائر لتنويع مصادر الدخل ولمواجهة أي انعكاسات سلبية لصادرات النفط في الأسواق العالمية، ولهذا السبب عملت الجزائر على تنمية وتنويع صادراتها وذلك انطلاقا من سنة 1988 حيث وبعد أزمة انهيار البترول سنة 1986 تبين مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري باعتباره يعتمد بشكل شبه كلي على النفط وهذا يعتبر أمر ضروري من أجل اندماج الجزائر بشكل ناجح في التجارة العالمية، وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع لا يهدد توازن ميزان المدفوعات، فبسبب التأخر في تحرير النظام الاقتصادي والتجاري للجزائر هو ضعف حركية الصادرات الناتج بدوره عن ضعف الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني والذي يعتبر السبب الرئيسي لعدم كفاية وفعالية سياسة الجزائر في التجارة الخارجية.

حيث سنحاول في هذا الفصل دراسة وتحليل العلاقة بين الصادرات النفطية وغير النفطية بالنتائج المحلي الإجمالي، باعتباره أحد أهم المقاييس التي تعبر عن النمو الاقتصادي، كما سنحاول معرفة الإجراءات والامتيازات الممنوحة من طرف الجزائر في تنمية الصادرات غير النفطية. ومن هذا المنطلق قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: دراسة وصفية لوضعية الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: إجراءات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الثالث: أثر نمو الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

المبحث الأول: دراسة وصفية لوضعية الاقتصاد الجزائري.

سنقوم في هذا المبحث باستعراض وتحليل تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2015) وذلك من خلال التطرق في البداية إلى تطور المبادلات التجارية باستعراض تطور الصادرات والواردات، ثم نتناول الميزان التجاري ومعدل تغطية الصادرات بالواردات، أما في المطلب الثاني فسوف نتناول التوزيع الجغرافي للصادرات وبالنسبة للمطلب الثالث فسيتناول تطور الصادرات النفطية وغير النفطية خلال نفس الفترة المشار إليها سابقا.

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2015).

في هذا المطلب سنتناول تطور التجارة الخارجية الجزائرية من خلال دراسة تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 2000 إلى 2015 ثم يليها تطور رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية.

الفرع الأول: تطور الواردات والصادرات الجزائرية للفترة (2000-2015).

سنبين من خلا هذا الجدول تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015) وذلك كما يلي:

الجدول رقم (1-2): تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015). الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	الواردات	الصادرات
السنوات		
2000	9173	22031
2001	9940	19132
2002	12009	18825
2003	13534	24612
2004	18308	32083
2005	20048	45036
2006	21456	63614
2007	27631	60163
2008	39479	79298
2009	39294	45194
2010	40473	57053
2011	47247	73489
2012	50376	71866
2013	54852	64974
2014	58580	62886
2015	51501	37787

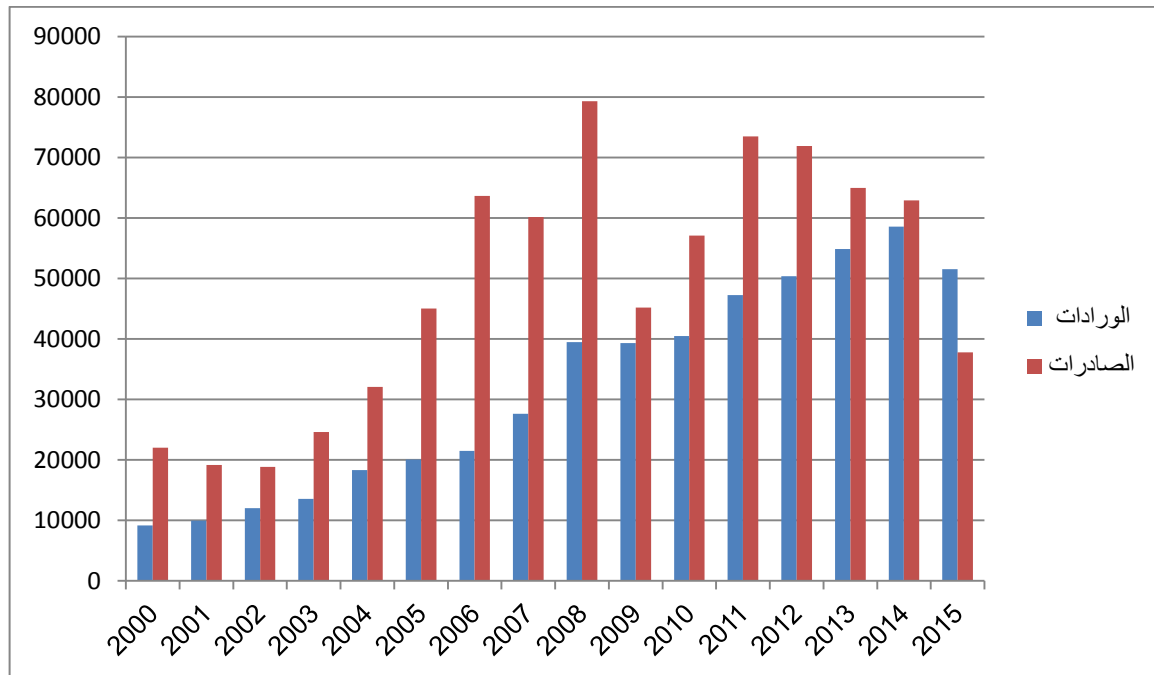
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (o.n.s).

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة مايلي: تطورت حصيلة الصادرات الجزائرية خلال الفترة المدروسة (2000-2015) حيث انتقلت من 22031 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى 37787 مليون دولار أمريكي عام 2015. إذ لاحظنا أن حصيلة الصادرات خلال الفترة المدروسة لم تكن مستقرة بل عرفت تذبذب في حصيلتها من سنة إلى أخرى والسبب راجع إلى الاعتماد الشبه الكلي على صادرات المحروقات من طرف الجزائر وبالتالي فإن تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية يؤدي حتما إلى تذبذب حصيلة الصادرات وهو ما يبينه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (1-2): تطور الصادرات والواردات الجزائرية (2000-2015).

الوحدة: مليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-2).

عرفت الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2015 تذبذبات مستمرة في حصيلة الصادرات تارة ترتفع وتارة تنخفض، إذ شهدت الفترة من سنة 2003 إلى 2008 ارتفاع محسوس لحصيلة الصادرات حيث سجلت سنة 2003 حصيلة قدرها 24612 مليون دولار أمريكي ووصلت سنة 2008 إلى ما يعادل 79298 مليون دولار أمريكي، وكان السبب هنا هو ارتفاع في أسعار البترول حيث وصل سنة 2006 إلى 61.08 دولار أمريكي ثم ارتفع سنة 2008 إلى 94.50 دولار أمريكي. كما نلاحظ تراجع ملحوظ في حصيلة الصادرات سنة 2009

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

مقارنة بسنة 2008 وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول، وبحلول سنة 2010 تحسنت حصيلة الصادرات وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول، وبقيت في تحسن إلى غاية سنة 2012 وحصيلة الصادرات في تراجع وانخفاض إلى أن وصلت سنة 2015 إلى 37787 مليون دولار أمريكي وذلك بسبب تنازل وتراجع أسعار النفط.

أما بالنسبة للواردات فإننا نلاحظ انتقالها من 20048 مليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى 58580 مليون دولار أمريكي سنة 2014 حيث إننا نلاحظ تذبذب في حصيلة الواردات مابين (2008-2009) حيث تراجعت بشكل طفيف مثلها مثل حصيلة الصادرات والسبب راجع في ذلك لاعتمادها في الأساس على الصادرات، وبما أن هذه الأخيرة ترتبط بالدرجة الأولى بتغيرات أسعار البترول من فترة إلى أخرى، كما أن جزءا منها يعتمد على السياسة التنموية التي تعتمدها الدولة و هذا ما تأكده حصيلة سنة 2015 إذا تراجعت إلى 51501 مليون دولار.

الفرع الثاني: تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال الفترة (2000-2015).

يتبين من خلال الجدول التالي تطور الميزان التجاري و معدل التغطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) حيث يمكن الحصول على مؤشر معدل التغطية انطلاقا من المعادلة التالية:

$$\text{معدل التغطية} = (\text{الصادرات} / \text{الواردات}) \times 100$$

الجدول رقم (2-2): معدل التغطية و الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	الميزان التجاري	معدل التغطية %
السنوات		
2000	12858	240
2001	9192	192
2002	6816	157
2003	11078	182
2004	13775	175
2005	24989	224
2006	33157	254
2007	32532	217
2008	39819	200
2009	50900	115
2010	16580	140
2011	26242	155

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

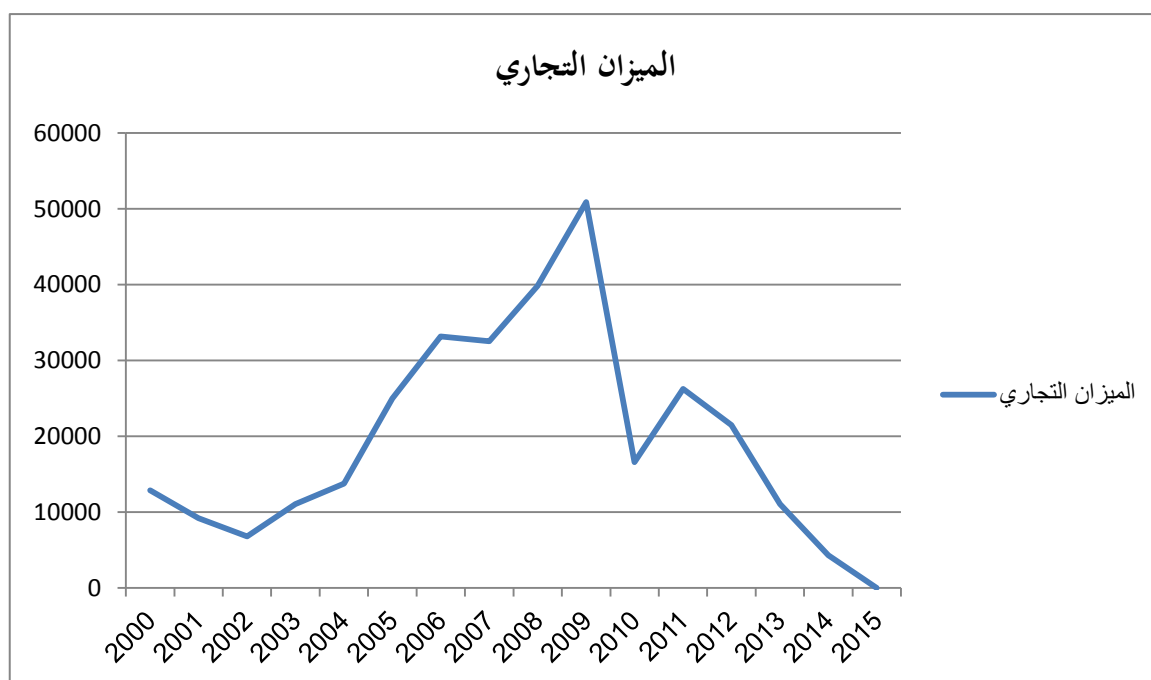
142	21490	2012
118	11065	2013
107	4306	2014
4.006	-13714	2015

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS).

من خلال الجدول نرى أن رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية يتميزان بتقلبات مستمرة، وهي نتيجة منطقية سببها تقلب حصيلة الصادرات والواردات والعائد بدوره تقلب أسعار النفط وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

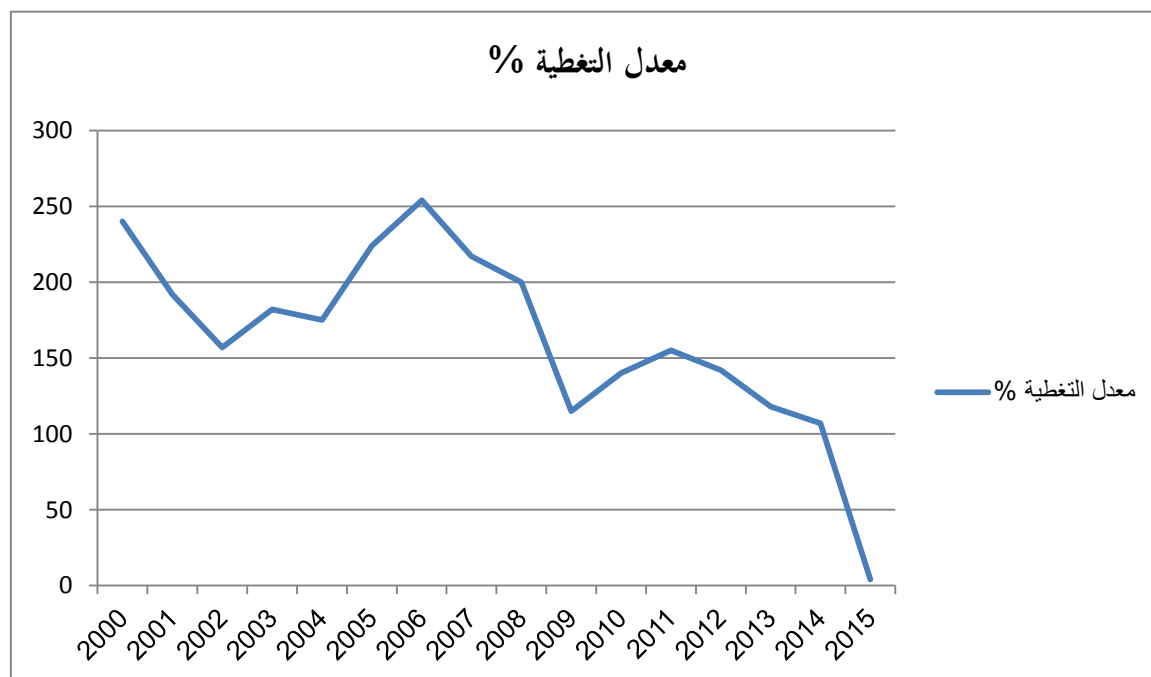


المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-2).

من خلال تحليلنا للجدول و الشكل السابقين نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة (2000-2015)، وهذا التذبذب راجع لتغير في حصيلة الصادرات والواردات، كما نلاحظ أن الميزان التجاري سجل فائضا في رصيده خلال الفترة (2005-2014) الفائض المذكور تارة يرتفع وتارة ينخفض والسبب الرئيسي في ذلك تقلبات أسعار البترول، أما في 2015 فعرف عجزا بقيمة 13714- مليون دولار أمريكي وهذا ما يؤكد على أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على العائدات البترولية.

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

الشكل رقم (2-3): تطور معدل التغطية خلال الفترة (2000-2015).



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-2).

أما فيما يخص معدل التغطية والذي يفسر معدل تغطية الواردات بالصادرات، والملاحظ على المعدلات المحصل عليها في الجدول ومعدل التغطية في الفترة (2000-2014) تتراوح ما بين 254% و 107% أما في سنة 2015 لاحظنا انخفاض ملموس في نسبة التغطية إذ وصل إلى 4.006% وهذا راجع كما ذكرنا آنفاً أن الاعتماد الشبه الكلي كان على العائدات البترولية.

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي والإقليمي للصادرات الجزائرية للفترة (2000-2015).

يعكس التوزيع الجغرافي للصادرات مجموعة من العوامل أهمها طبيعة الصادرات في حد ذاتها والعلاقات التجارية وقدرتها التنافسية، ولذا سنتناول في هذا المطلب التوزيع الإقليمي للصادرات حسب التجمعات الإقليمية وتطورها وذلك من خلال مايلي:

الفرع الأول: التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية للفترة (2000-2015).

سنقوم في هذا الفرع للتطرق إلى مختلف الأقاليم التي تصدر إليها الجزائر وذلك كما يلي:

الجدول رقم (2-3): التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية للفترة (2000-2015).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان السنوات	الاتحاد الأوروبي		منظمة التعاون والتطور الاقتصادي		باقي دول أوروبا		أمريكا الجنوبية	
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة
2000	62.60	13792	26.44	5825	0.82	181	7.59	1672
2001	64.52	12344	23.77	4549	0.45	87	5.42	1037
2002	64.27	12100	24.44	4602	0.69	130	5.05	951
2003	58.92	14503	31	7631	0.50	123	4.95	1220
2004	54.22	7396	34.45	11054	0.28	91	5.92	1902
2005	49.60	25593	29.004	14963	0.029	15	6.055	3124
2006	52.64	28750	37.621	20546	0.012	7	4.391	2398
2007	48.81	29027	38.318	22785	0.035	21	3.912	2326
2008	52.04	41268	36.077	28608	0.012	10	3.624	2874
2009	51.30	23186	33.912	15326	0.015	7	4.074	1841
2010	49.09	28009	35.54	20278	0.017	10	4.592	2620
2011	50.79	37307	32.757	24059	0.14	102	5.814	4270
2012	55.38	39797	27.86	20029	0.05	36	5.88	4228
2013	64.88	42773	18.51	12202	0.077	51	4.49	2965
2014	64.36	40520	16.64	10482	0.078	49	4.77	3005
2015	68.38	25801	14.38	5428	0.009	37	4.17	1575

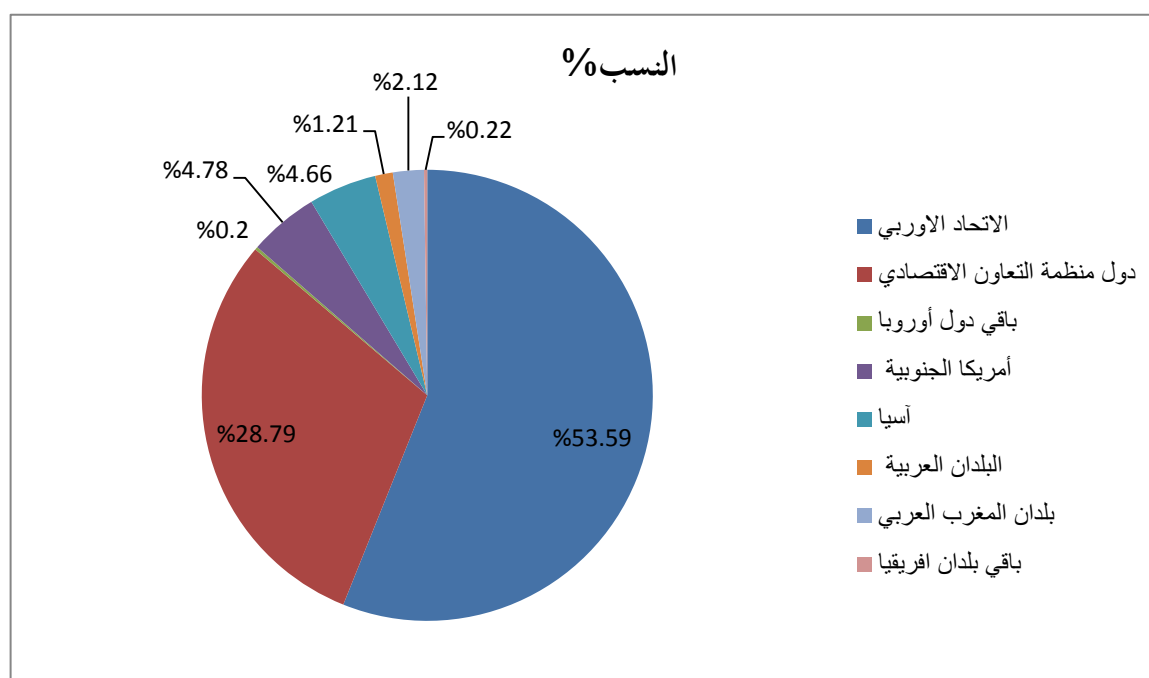
الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

البيان السنوات	آسيا		البلدان العربية		بلدان المغرب العربي		باقي بلدان أفريقيا	
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة
2000	0.95	210	0.25	55	1.15	254	0.19	42
2001	2.48	476	1.64	315	1.43	275	0.13	26
2002	2.42	456	1.31	248	1.32	250	0.26	50
2003	2.06	507	1.28	315	1.05	260	0.05	13
2004	2.013	686	1.62	521	1.26	407	0.08	26
2005	2.36	1218	1.037	6210	0.81	418	0.095	49
2006	3.28	1792	1.082	591	0.94	515	0.026	14
2007	5.31	3162	1.255	746	1.168	695	1.18	701
2008	4.747	3764	1	793	2.03	1616	0.46	365
2009	7.346	3320	1.248	564	1.89	857	0.21	93
2010	7.155	4082	1.22	694	2.24	1281	0.138	79
2011	7.04	5168	1.103	810	2.159	1586	0.20	146
2012	6.516	4683	1.33	958	2.88	2073	0.086	62
2013	6.43	4241	1.31	869	4.17	2749	0.102	67
2014	7.70	4851	1.14	721	5.159	3248	0.127	80
2015	6.79	2562	1.66	628	4.25	1607	0.244	92

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi.

نلاحظ من الجدول السابق أن نسب توزيع الصادرات الجزائرية على مختلف الأقاليم الجغرافية تختلف من منطقة إلى أخرى وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015).



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-3).

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

عند ملاحظة الجدول والشكل البياني يتبين لنا أن دول الاتحاد الأوروبي لها النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية وذلك بنسبة 55.21% وتليها مباشرة دول منظمة التعاون الاقتصادي وذلك بنسبة 29.14% من إجمالي الصادرات، وتعتبر كل من دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي أهم منفذ للصادرات الجزائرية خلال تلك الفترة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تربط الجزائر بهذه الدول، بالإضافة إلى القرب الجغرافي من جهة أخرى. كما يكمن السبب في إن هاتين المنطقتين تضم أكبر عدد من الدول الصناعية المتقدمة وهي من أكبر البلدان المستهلكة للمواد الأولية كمدخلات لصناعاتها، وباعتبار الجزائر من أكبر البلدان المصدرة للمواد الأولية وبصفة خاصة المحروقات وهذا ما يفسر تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الأسواق الرأسمالية في تصريف منتجاتها المحلية وعلى رأسها النفط.

الفرع الثاني: أهم الشركاء في الصادرات مع الجزائر لسنة (2014-2015).

وهنا سنتطرق إلى أهم المتعاملين مع الجزائر في إطار التصدير لسنتي 2014-2015 ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): العملاء الرئيسيين لدى الجزائر لسنتي (2014-2015).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات البيان	2014		2015	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
اسبانيا	9713	15.44	6565	17.37
ايطاليا	8396	13.30	8369	22.15
بريطانيا	5482	8.71	2883	7.63
فرنسا	6744	10.72	4921	13.02
الولايات المتحدة الأمريكية	4691	7.45	1977	5.23
هولندا	5080	8.07	2281	6.04
كندا	1547	2.46	748	1.98
البرازيل	2709	4.30	1393	3.69
تركيا	2905	4.61	2071	5.48
الصين	1817	2.89	2179	5.77
بلجيكا	2155	3.42	1282	3.39
تونس	1584	2.52	856	2.27
البرتغال	1635	2.60	1009	2.67

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

المغرب	1381	2.19	667	1.77
اليابان	1257	2	602	1.59
كوريا الجنوبية	/	/	671	1.78
المجموع	62886	%90.65	37787	%90.220

المصدر: المركز الوطني للمعلومات والإحصائيات الجمركية (CNIS).

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر متعامل تجاري في مجال الصادرات هو اسبانيا بقيمة 9713 مليون دولار أمريكي ثم تليها إيطاليا 8396 مليون دولار أمريكي سنة 2014، أما في سنة 2015 يكون أكبر متعامل إيطاليا بقيمة قدرها 8369 مليون دولار أمريكي وفي المرتبة الثانية اسبانيا بقيمة 6565 مليون دولار أمريكي. ثم تأتي الدول التالية تاليا: فرنسا، بريطانيا، هولندا، تركيا.

المطلب الثالث: تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015).

في هذا المطلب سنحاول استعراض هيكل الصادرات الإجمالية التي ستكون مدخل للتعرف لهيكل الصادرات خارج المحروقات ثم سنقف على أهم المنتجات المصدرة بالجزائر

الفرع الأول: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015).

الجدول رقم (2-5): بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		إجمالي الصادرات	
	القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة
2000	21419	97.22	612	2.77	22031	100
2001	18484	96.61	648	3.38	19132	100
2002	18091	96.10	734	3.90	18825	100
2003	23939	97.26	673	2.73	24612	100
2004	31302	97.56	781	2.43	32083	100
2005	43937	97.56	1099	2.44	45036	100
2006	53456	97.88	1158	2.12	54613	100
2007	58831	97.78	1332	2.21	60163	100
2008	77361	97.55	1937	2.44	79298	100
2009	44128	97.64	1066	2.35	45194	100
2010	55527	97.35	1526	2.67	57053	100
2011	71427	97.19	2062	2.80	73489	100
2012	69804	97.14	2062	2.86	71866	100
2013	63752	98.12	2165	3.33	64974	100
2014	60304	95.89	2582	4.10	62886	100
2015	35724	94.54	2063	5.45	37787	100

المصدر: المركز الوطني للمعلومات والإحصائية والجمركية (CNIS).

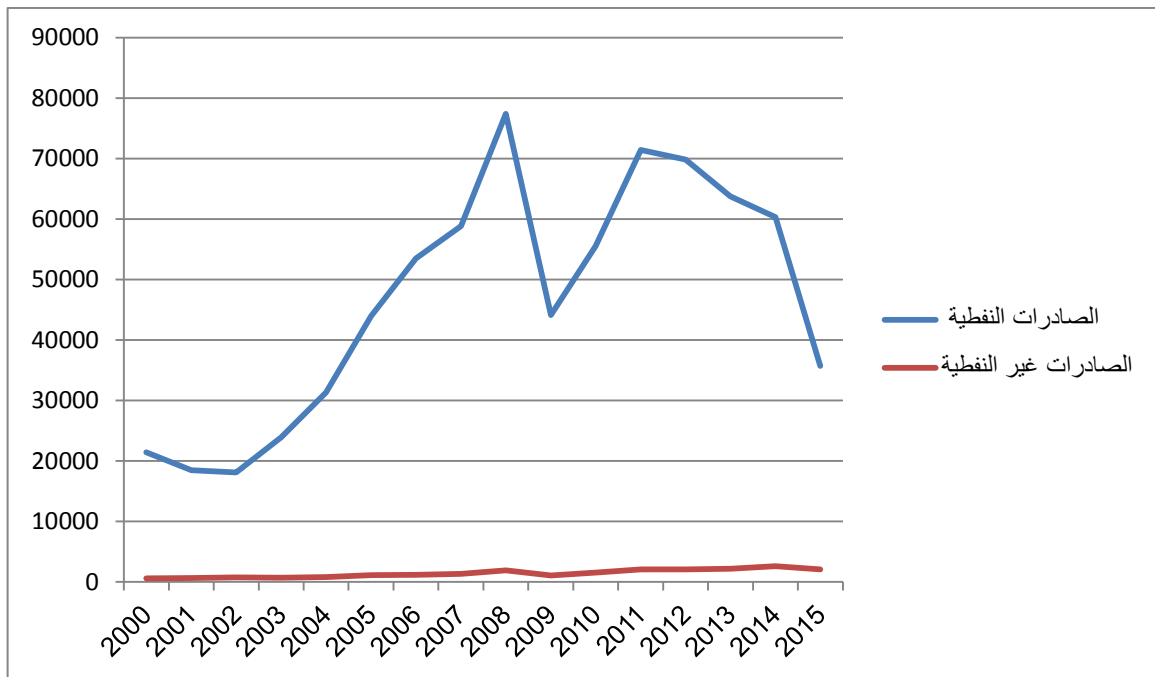
الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

نلاحظ من الجدول أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات بنسبة 97% من إجمالي الصادرات للفترة (2015-2000). حيث تراوحت نسبتها ما بين 94.54% و 97.22% من 2000 إلى 2015.

والرسم البياني التالي يبين تطور حصيلة صادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة السابقة.

الشكل رقم (2-5): تطور الصادرات النفطية وغير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2015-2000).

الوحدة: مليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول (5-2).

ونلاحظ من خلال الشكل أن الصادرات غير النفطية نسبة مساهمتها في الصادرات الجزائرية لا تتعدى 5% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2015-2000)، حيث سجلت قيمة 612 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 2.77% من إجمالي الصادرات هذا كان بالنسبة لسنة 2000 ثم تطورت هذه القيمة إلى أن تصل إلى 2063 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 5.45% من إجمالي الصادرات، وفي هذه الفترة سجلت الصادرات غير النفطية تذبذبات مستمرة في قيمها حيث كانت 2015 هي السنة التي سجلت فيها أكبر نسبة مساهمة، أما باقي السنوات فقد كانت معظم النسب في حدود 2%، ونلاحظ أيضا أن الفترة من سنة 2005 إلى 2008 عرفت تزايد في نسبة الصادرات غير النفطية حيث سجلت في سنة 2008 قيمة قدرها 1937 مليون دولار أمريكي أي بنسبة مساهمة 2.44% وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول لأن المنتجات المصدرة غير النفطية تتشكل أساسا

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

من مشتقات البترول، أما في 2009 تراجعت الحصيلة لتصل إلى قيمة قدرها 1066 مليون دولار أمريكي مقارنة بنسبة 2008 وهذا ناجم عن عدة عوامل من بينها قرار منع تصدير النفايات غير الحديدية. لكن مع حلول سنة 2010 ارتفعت الحصيلة مرة أخرى لتصل إلى 1526 مليون دولار أمريكي وتبقى هذه الحصيلة في زيادة مستمرة إلى غاية 2014 حيث وصلت إلى ما قيمته 2582 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 4.10% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

الفرع الثاني: هيكل الصادرات غير النفطية للجزائر خلال الفترة (2000-2015).

جدول رقم (2-6): هيكل الصادرات غير النفطية للجزائر خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان السنوات	مواد غذائية		مواد خام		مواد نصف مصنعة	
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة
2000	5.22	32	7.19	44	75.98	465
2001	4.32	28	5.71	37	77.77	504
2002	4.76	35	6.94	51	75.06	551
2003	7.13	48	7.43	50	75.63	509
2004	7.55	59	11.52	90	73.11	571
2005	6.13	67.37	12.16	133.66	59.66	655.68
2006	6.33	73.34	16.83	194.99	69.20	801.34
2007	6.64	88.47	14.75	196.52	74.51	992.58
2008	6.11	118.5	17.22	333.61	71.46	1384.31
2009	10.60	113	15.94	170	64.61	692
2010	19.98	315	6.15	94	69.20	1056
2011	17.21	355	7.80	161	72.55	1496
2012	15.27	315	8.14	168	74.05	1527
2013	18.56	402	5.03	109	67.34	1458
2014	12.50	323	4.22	109	82.14	2121
2015	11.77	234	5.13	106	82.06	1693

البيان السنوات	المواد والمعدات الفلاحية		المواد والمعدات الصناعية		السلع الاستهلاكية غير الغذائية	
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
2000	1.79	11	7.68	47	2.12	13
2001	3.39	22	6.94	45	1.85	12
2002	2.72	20	6.81	50	3.67	27
2003	0.14	1	4.45	30	5.20	35
2004	0	0	6.01	47	1.79	14
2005	0.04	0.47	5.73	36.02	1.27	14.03
2006	0.07	0.89	3.75	43.54	3.44	39.86
2007	0.04	0.61	3.45	45.98	2.49	33.23
2008	0.05	1.05	3.46	67.12	0.85	16.52
2009	0.0	0.0	3.93	42	4.59	49
2010	0.06	01	1.96	30	1.96	30
2011	0.0	0.0	1.96	35	0.72	15

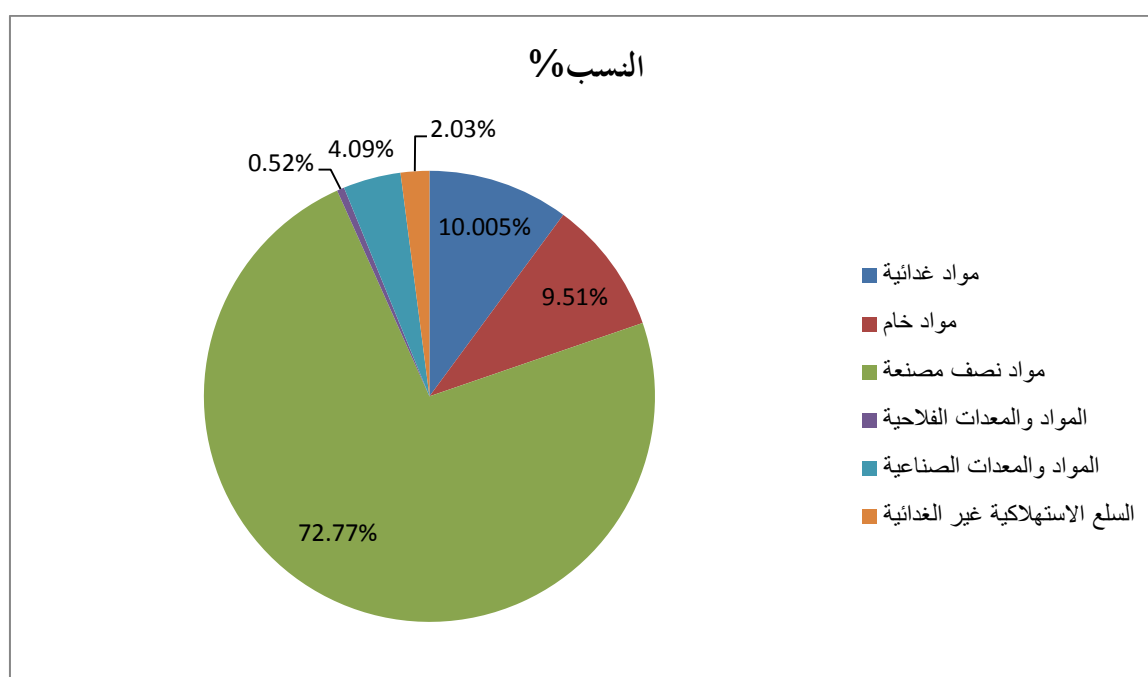
الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

0.92	19	1.55	32	0.04	01	2012
0.78	17	1.29	28	0.0	0.0	2013
0.42	11	0.61	16	0.07	02	2014
0.53	11	0.87	18	0.04	01	2015

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية (CNIS).

من خلال الجدول يتضح لنا أن الصادرات غير النفطية تتكون من ستة أصناف أساسية، وتختلف نسب مساهمتها في إجمالي الصادرات غير النفطية من صنف إلى آخر وهذا مايبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-6): هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2000-2015).



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم (2-6).

نلاحظ من خلال الشكل أن المنتجات النصف مصنعة تحتل المرتبة الأولى على رأس المنتجات غير النفطية المصدرة وذلك بنسبة 71.52% من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2000-2015)، وتمثل هذه المنتجات في الزيوت ومشتقاتها الأخرى، الامونياك، الهليوم، وهذا نظرا لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بنسبة 97% تقريبا في صادراتها وهذا راجع إلى ارتباطها الوثيق للمحروقات وتأني في المرتبة الثانية المنتجات الغذائية بنسبة 11.91% من إجمالي الصادرات غير النفطية حيث تضم بالدرجة الأولى: السكر الأبيض، التمور، العجائن الغذائية، الخمور وهذا راجع للجهود المبذولة من طرف الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي. ثم تأتي المواد الخام في المرتبة الثالثة مسجلة بنسبة 10.3% من إجمالي الصادرات غير النفطية والتي تشمل الفوسفات، الزنك والنحاس، وسبب تراجعها بهذه المرتبة هو الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر لم تستغل حتى الآن، أما في المرتبة الرابعة تأتي

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

مواد التجهيز الصناعية بنسبة 2.59% والتي تتكون من التجهيزات والوسائل المستعملة في ميدان البناء، الصحة، الميكانيك والأشغال العمومية، أما في المرتبة الخامسة السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 1.63% من إجمالي الصادرات غير النفطية وتضم مواد التنظيف، مواد التجميل، الأدوية..... إلخ. أما التجهيزات الفلاحية احتلت المرتبة السادسة وذلك بنسبة 0.03% من إجمالي الصادرات غير النفطية وتتكون منتجاتها من الجرارات، الأجهزة الميكانيكية وبعض اللوازم الأخرى.

المبحث الثاني: إجراءات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا نحو تبني إستراتيجية وطنية لتنمية الصادرات خارج المحروقات على أثر انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي إلى ما دون 10 دولار للبرميل في 1986، وما سببته هذه الصدمة أكد على خطورة الاعتماد على تصدير منتج واحد، ونتيجة لتمييز الاقتصاد الجزائري بأحادية التصدير للمحروقات. ألزم الجزائر على الاهتمام بتنمية وتنويع الصادرات غير النفطية، ولمواجهة هذه التحديات قامت الجزائر بعدة إجراءات التي من شأنها النهوض بهذا القطاع. وفي مايلي توضيح لبعض الإجراءات والتدابير:

المطلب الأول: استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات غير النفطية.

بادرت الدولة الجزائرية منذ تحرير التجارة الخارجية في دعم الصادرات فقامت بإنشاء مايلي:

1- الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE): أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم

205/96 المؤرخ في 1996/06/05 المحدد لكيفيات سير حساب التخصيص الخاص 84/32، المفتوح لدى

الخزينة ويتدخل هذا الصندوق لتمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية، التي تهدف إلى توفير المعلومات

للمصدرين وتحسين نوعية المواد المخصصة للتصدير.¹

ويلعب الصندوق دور الممول بعمليات التصدير والتظاهرات والمعارض بغية ترقية الصادرات، ولكن عدم

توفر السيولة الكافية جعل دوره محدود بالإضافة إلى سوء استعمال الصندوق، مما أدى إلى عدم تقديم

مساعدات محسوسة للمصدرين وذلك نتيجة نقص الوسائل الضرورية.²

¹ منير قتال، الهيئات المرافقة دعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، الملتقى الوطني حول: ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، المركز الجامعي تندوف، يومي 12/11 مارس 2014، ص: 04.

² مقرر مجلول، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي (1970-2005)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص: 61.

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

2- الديوان الوطني للمعرض والتصدير: تأسس هذا الديوان بمرسوم 63/87 المؤرخ في 03/05/1987. والذي

تم تغيير تسميته في 1994/12/24 من الديوان إلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، يعمل على ترقية الصادرات من خلال تنظيم سلسلة المعرض الوطنية والدولية، أو مساعدة الشركات المهتمة بعملية التصدير بعرض منتجاتها في المعرض الدولية والجهوية.¹

3- المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات العمومية: تم إنشاء هذا المركز بمقتضى المرسوم رقم 135/90 المؤرخ في 15/05/1990، ومن أهم المهام التي يقوم بها المركز نجد:²

- رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية في الأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية.

- توفير المعلومات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين الاقتصاديين على تقييم عمليات الاستيراد وترشيدها.

4- الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX): أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/96 في 1/10/1996، وقد حددت المادة الرابعة من المرسوم مهام الديوان كما يلي:

- وضع برامج لتنمية وتحفيز المبادلات الخارجية الدولية بصفة عامة وتنمية الصادرات خارج المحروقات على الخصوص والعمل على تدعيمها.

- تشكيل وتسيير شبكة المعلومات التجارية وبنوك المعلومات ووضعها تحت تصرف جميع المتدخلين في التجارة لاسيما المصدرين منهم.

وفي سنة 2004 تم تحويل الديوان إلى وكالة (algex) طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 174/04 المؤرخ في 12 جوان.³

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نشرة وزارة التجارة 2013، ص: 24.

² وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية (الحوافز والعوائق)، أطروحة دكتوراه دولة، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004، ص: 142.

³ منير نوري، إبراهيم جلاط، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 2004، ص: 17.

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

5- إعادة تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية: أعادت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور

وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في

1994/07/16، حيث تم تكليف الوزارة بمهمة ترقية التبادل التجاري مع الخارج مع رغبة السلطة في تجنيد الوزارة

لخدمة سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات، إذ أصبحت الوزارة أداة لتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو

التصدير.¹

6- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI): أنشأت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96

المؤرخ في 1996/03/03، وتمثل مهامها في القيام بأي عمل يهدف إلى ترقية وتنمية مختلف القطاعات

الاقتصادية وتوسيعها نحو الأسواق الدولية، ولهذا الغرض تقوم الغرفة بتنظيم الملتقيات والتظاهرات الاقتصادية

داخل التراب الوطني وخارجه، مع إقامة المعارض وانجاز الدراسات الخاصة بترقية المنتجات الوطنية في الأسواق

الخارجية.²

7- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (cagex): تم إنشاء هذه الشركة بمقتضى المرسوم التنفيذي

رقم 205/96 المؤرخ في 1996/06/05 وتهدف الشركة إلى تغطية مخاطر التصدير، وتخضع هذه التغطية إلى

المرسوم التنفيذي رقم 235/96 المؤرخ في 1996/07/02 والمتعلق بشروط وكيفيات تغطية المخاطر الناجمة عن

التصدير.³

¹ الجليلي عجة، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية (من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص)، الطبعة الأولى، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 251، 250.

² عائشة خلوفي وآخرون، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 12/11 مارس 2013، ص: 19، 18.

³ عبد الغفار غطاس، اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي (1990-2006)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009، ص: 152.

المطلب الثاني: الإجراءات الضريبية والجبائية والتنظيمية.

الفرع الأول: الإجراءات الضريبية و الجمركية.

لقد جاء إصلاح النظام الضريبي كنتيجة حتمية لمختلف السلبات التي ميزت النظام الضريبي السابق وتمثلت هذه الإصلاحات في:¹

1. **الضريبة على الدخل الإجمالي:** أسست هذه الضريبة من خلال قانون المالية 1991 ويهدف المشرع من وضع هذه الضريبة إلى تبسيط النظام الضريبي من خلال إحلالها محل مجموعة من الضرائب النوعية المتضمنة في النظام السابق. وتلخص المداخل الخاضعة لهذه الضريبة فيما يلي:

- الأرباح الصناعية والتجارية والغير تجارية - المداخل الفلاحية - المداخل التجارية - ريع رؤوس الأموال المنقولة - فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن العقارات - الرواتب والأجور والمعاشات.

2. **الضريبة على أرباح الشركات:** تأسست الضريبة على الأرباح الشركات وفقا لنص المادة 38 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. ولتخفيف لعبئ الضريبي على المؤسسات فقد عرفت نسبة الضرائب على أرباح الشركات بمختلف أنواع معادلاتها تخفيضات متتالية في إطار مختلف قوانين المالية التي تلت الإصلاح الجبائي سنة 1991 ذلك كمايلي:

❖ **المعدل العادي:** نتيجة للإصلاح الجبائي لسنة 1991 تم تخفيض المعدل العادي للضريبة على أرباح الشركات من 50% إلى 42% إلا أن هذا المعدل بقي يشكل عبئا ضريبيا كبيرا على المؤسسات خاصة العمومية منها مما حتم على السلطات تخفيضه مجددا من خلال قانون المالية 1991 حيث أصبح 30%.

❖ **المعدل المنخفض:** في إطار تشجيع الاستثمار عمد المشرع إلى وضع هذا المعدل بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها وقد عرف هذا الأخر تطورات عبر مختلف قوانين المالية حيث كان 5% في قانون المالية لسنة 1992 إلى أنه عاد ليرتفع إلى 33% مع قانون المالية لسنة 1995 إلا أنه ما لبث وتم تخفيضه من خلال قانون المالية لسنة 1991 حيث حدد هذا المعدل 15%.

3. **الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة:** هو نوع من الضرائب غير المباشرة المطبقة على جميع العمليات التي تكتسي طابعا تجاريا وصناعيا، إذ أنها تفرض على القيمة المضافة للسلع والخدمات أثناء إنتاجها وتداولها

¹ إبراهيم بلقلة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 170، 171.

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

بحيث يقوم كل منتج بدفع هذه الضريبة المحصلة على مبيعاته يعد مثل هذا النوع من الرسوم إحدى مكونات النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاحات نتيجة المشاكل العملية التي عرفها تطبيق الرسم على رقم الأعمال من حيث تعقيده وتم إدخاله بموجب قانون المالية لسنة 1991 في إطار الإصلاحات الضريبية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني ورفع تنافسية المؤسسات الجزائرية على مستوى الأسواق الخارجية.

4. **الرسم على النشاط المهني:** يطبق الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال (يقصد برقم الأعمال مبلغ الإيرادات المحققة على جميع عمليات البيع أو الخدمات المحققة بالجزائر) المحقق سنويا، ومهما تكن نتيجة السنة المالية ربح أو خسارة باعتبار هذا الرسم على النشاط المهني وفق معدل واحد يعرف تخفيضا سنويا بنقطة واحدة حيث طب بنسبة 3% سنة 2003 و 2% سنة 2004 وتعد معفية من الرسم على النشاطات المهنية، جمع أرقام الأعمال الناتجة على بيع السلع الموجهة للتصدير¹.

5. **الإجراءات الجمركية:** إن للنظام الجمركي دور مهم وفعال من حيث المساهمة في التأثير على الصادرات وتنشيطها وهذا مات التأكيد عليه بموجب القانون رقم 10/98 المعدل والمتمم للقانون رقم 07/79 المتضمن قانون الجمارك وتشمل هذه التسهيلات كل من:

❖ **الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية:** وهو فرض الرسوم جمركية على جميع السلع الداخلة أو الخارجة من البلاد، لكن الاستثناء هو تخفيض هذه الرسوم وفي بعض الأحيان الإعفاء منها الأجل تخفيض المصالح العامة للدولة كما هو الحال في بقية الصادرات خارج المحروقات بهدف إيجاد مورد جديد بالعملة الصعبة

❖ **تسهيلات في المراقبة الجمركية:** سواء تعلق المر بمراقبة البضائع أو التصريح المفصل حيث تتولى إدارة الجمارك إجراء الفحص الجوهري بهدف التحكم في تدفق السلع والبضائع باعتبار الجمارك ممر عبورها

الاستفادة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية: تمكن هذه الأنظمة من تخزين البضائع وتحويلها واستعمالها أو نقلها بتوقيف الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية لاستهلاك وكذلك الحقوق والرسوم الجمركية الأخرى وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي والخاضع لها وذلك حسب ص المادة 115 مكرر من القانون رقم 10/98².

¹ العباس بنحاس، فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، فيفري 2005، ص: 66.

² عبد المجيد حمشة، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2012-2013) ص: 59.

الفرع الثاني: الإجراءات التنظيمية:

وهي مكملة للإجراءات الضريبية والجمركية إذ نجد فيها مظهرين أساسيين:

1. **تجمعات المصالح المشتركة:** وهي اتحاد مؤسستين أو أكثر في مجال التصدير خاصة تصدير الموارد الصناعية مع بقاء احتفاظ كل مؤسسة باستقلاليتها الشخصية والمعنوية وهو ما تم التأكيد عليه بموجب القانون رقم 04/88 المتعلق بالقانون التجاري المعدل والمتمم لأمر رم 59/75 تحت عنوان التجمعات الاقتصادية ذات المصلحة المشتركة.¹

❖ **المصالح المختلطة:** جاء تنظيمها بموجب الأمر رقم 13/82 المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 13/86 والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية وسيرها، وذلك بهدف الرفع من المستوى الاقتصادي والوطني من خلال إدخال المنتج الوطني إلى السوق الخارجية، فتخضع مثل هذه الشركات إلى القانون التجاري الجزائري وتحوز نسبة 51% من المساهمة مقابل 49% للطرف الأجنبي الذي يتولى عملية التسيير مع إلزامه أن تتحقق الأهداف المرجوة من مثل هذا النوع من الشركات يتم مباشرة التخلي عن الطرف الأجنبي واستبداله بالطرف الوطني.²

المطلب الثالث: الإجراءات النقدية والمالية.

وذلك بالسماح للبنوك باعتماد وإتباع إستراتيجية جديدة تتماشى والسياسة الاقتصادية الحديثة المتعلقة بالتصدير وذلك من خلال:

1. **تمويل الصادرات:** وذلك من خلال تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير، سواء تعلق الأمر باستيراد الموارد الأولية الداخلية في المنتجات المعدة للتصدير أو أثناء العملية التصديرية أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية التالية:
 - قروض التمويل الأولية الخاصة بالتصدير.
 - قروض التمويل المتوسطة وطويلة الأجل.
 - قروض مالية للتغطية.

¹ لينده بالحارث، الإجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، ملتقى وطني يومي: 11 و12 مارس 2014، ص: 8، 4.

² نفس المرجع أعلاه، ص 8.

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

- تغطية بعض المصاريف.

2. فتح الحسابات: حيث أصبح المصدر يتمتع بكامل الحق والحرية في فتح حسابات بالدينار الجزائري القابل

للتحويل بكل حرية حتى يتمكن من جميع مصاريفه غير المنتظرة في الخارج في ظل النشاط التجاري المرتبط أساسا والهادف إلى الحفاظ على قدرات التصدير وتطويرها، كما يسمح له أيضا بفتح حسابا بالعملة الصعبة وهو ما أكدته النظام رقم 01/07 المعدل والمتمم إذ أصبح بإمكان كل مواطن أن يحوز رصيدا ماليا بعملة أجنبية قابلة للتحويل تسجل في حساب خاص بالعملة الصعبة القابلة للتحويل وليس بالدينار كما كان في السابق.¹

3. تحويل الأموال: بعد التزام كل مصدر بإجراء عملية التوطين البنكي لعقد التصدير أمام أي بنك أو مؤسسة

مالية وسيطة معتمدة حسب النظام رقم 01/07 المعدل والمتمم، وبعد تأكد الوسيط المعتمد من توافر وتحقيق جميع الشروط القانونية والتنظيمية المتعلقة بالعملية. فإن المصدر يستفيد من ترحيل ناتج صادراته في مدة لا تتجاوز 180 يوما اعتبارا من تاريخ الإرسال بالنسبة للسلع أو تاريخ الانحياز بالنسبة للخدمات إذا تم التعامل نقدا، أما إذا كان التسديد مستحق في أجل يتجاوز 180 يوم فلا يمكن القيام بالتصدير إلا بعد الحصول على ترخيص من المصالح المختصة لبنك الجزائر.²

4. إجراءات أخرى: إلى جانب هذه الإجراءات النقدية والمالية فإنه يتم اتخاذ إجراءات أخرى لا تقل أهمية عنها ونذكر منها:³

1.4. إنشاء ملف وطني للمصدرين: وذلك على مستوى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية، تتمثل

وظيفته في إحصاء كل المتعاملين الاقتصاديين المصدرين، إذ يعتبر مصدرا كل مقيم بالجزائر ويكون قد صدر خلال 03 سنوات ما يعادل 1 مليون دج على الأقل، حيث سيستفيد هذا الأخير ومجانا من جميع المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية محل الاهتمام كما يستفيد من إجراءات الصرف والمعالجة الاستثنائية في حال طلبه المساعدة من الصندوق الخاص بتنمية الصادرات.

4.2. إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفاراتنا بالخارج: وذلك بهدف الترويج والتعريف بالمنتج الجزائري.

¹ ليندة بالحارث، مرجع سبق ذكره، ص: 8، 9.

² نفس المرجع أعلاه، ص: 10.

³ نفس المرجع أعلاه، ص: 11.

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

3.4. ضمان تأمين الصادرات: تبرز أهمية ضمان تأمين الصادرات من خلال حماية المصدر من أخطار الدفع في مختلف صفقات التصدير، إذ أن عملية البيع في السوق العالمي تختلف تماما عن نظيرتها في السوق الداخلي وذلك بسبب صعوبة الحصول على جميع المعلومات الصحيحة حول المشتري وأحواله المالية.

4.4. تأمين المعرض: وهو إجراء جد مهم في تشجيع الصادرات خارج المحروقات، فالعديد من الشركات تود أن تعرض منتجاتها في المعارض الدولية وتدفع مصاريف مكلفة دون أن تتأكد من بيع منتجاتها ولا حتى من استرجاع تكاليف العرض. الأمر الذي يجعلها تتردد في الكثير من المرات في المشاركة في مثل هذه المعارض، فهنا يبرز دور مؤمن القرض لتقليل هذا الخطر من خلال تعويض هذه الشركات لمصاريف النقل والعرض حسب الاتفاق الذي يتم مع شركة التامين، مقابل أن تدفع هذه الشركات أقساطا تتراوح ما بين 2% إلى 3% من مصاريف العرض، على أن تتراوح مدة التامين من سنة إلى 5 سنوات حسب نوع التأمين المختار.

5.4. تشجيع الاستيراد وتسهيله بهدف إعادة التصدير: وذلك عن طريق تسهيل وتبسيط إجراءات التموين بالسلع الوسيطة التي تدخل في إنتاج السلع الموجهة للتصدير.

4.6. تخفيض قيمة العملة الوطنية: ويكون هذا التغيير إجباريا لقيمة العملة بهدف تصحيح اختلال أساسي كما هو الحال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، علما أن هذا الإجراء لم تكن تراه السلطات العمومية مناسباً لأنه لم يكن يؤدي إلى تنويع الصادرات نظرا لافتقار الاقتصاد الوطني للفائض، غير أن هذه الفكرة بدأت تتغير شيئا فشيئا، وأصبحت هذه السياسة مفروضة على السلطات النقدية بناء على شروط المؤسسات النقدية والمالية الدوليتين،¹ ليتم اتخاذ أول قرار بالتخفيض سنة 1991 بنسبة 22%،² ثم سنة 1994 بنسبة 40% ثم سنة 2009، ثم في 2013 بنسبة 10%. فيؤدي التخفيض إلى ازدياد الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير. وبالتالي تسوية المبادلات الخارجية عند مستوى يضمن توازن السوق.³

¹ نفس المرجع أعلاه، ص: 11.

² علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 119.

³ عبد القادر جيوري، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 354.

المبحث الثالث: أثر تنمية وتنويع الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

في هذا المبحث سنتطرق إلى تقييم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة الأخيرة وتحديدًا سنة 2015، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين الصادرات الجزائرية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015)، وفي الأخير سنتعرض إلى أهم التحديات التي تواجه تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

المطلب الأول: تقييم المؤشرات الاقتصادية.

سنتعرض إلى تحليل المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة الأخيرة كآآآ:

الفرع الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي.

1. خلال السداسي الأول من سنة 2015، سجلت صادرات المحروقات انخفاضًا بنسبة 43.71% قدر بنحو 18.09 مليار دولار، مقابل 32.14 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2014، وذلك بسبب التأثير المشترك لتراجع الأسعار (-47%) وانخفاض الكميات (-4.59%). أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فقد بلغت 1.19 مليار دولار بنسبة 6.18% من الحجم الإجمالي للصادرات بارتفاع ناهز 7.78%، تتمثل المواد الأساسية المصدرة خارج المحروقات أساسًا في المواد نصف المصنعة بقيمة 982 مليون.¹
2. يتوقع حدوث عجز في الميزان التجاري قد يتعدى 16 مليار دولار مع نهاية 2015، فيما قد يبلغ العجز في الميزان المدفوعات 30 مليار دولار.²
3. إن متوسط التضخم في ارتفاع منذ بداية سنة 2015 وذلك في ظل تدهور قوي لقيمة الدينار مقارنة بالدولار (22%)، مما جعل التضخم يصل إلى نسبة 5% في جوان 2015 مقابل 4.8% و 4.5% في ماي وأفريل الفارطين على التوالي، أما فيما يخص مؤشر أسعار الاستهلاك فقد عرف ارتفاعًا قدره 4.52% في جوان 2015، فيما يبقى مستوى التضخم متأثرًا بارتفاع أسعار المواد الغذائية، لاسيما الزراعية الطازجة، بينما عرفت المواد المصنعة والخدمات ارتفاعًا.³
4. يتوقع قطاع الزراعة لسنة 2015 نموًا يقدر بـ 10% (حسب المسئول الأول للقطاع)، وبالنسبة للزراعة والغابات والصيد فقد قدرت مصالح وزارة المالية نموها بنسبة 5.3% خلال السداسي الأول من سنة 2015،

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2015.

² توقعات صندوق النقد الدولي للاقتصاد الجزائري في سنة 2015.

³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

ويعود هذا التوجه إلى إنتاج الحبوب الذي عرف ارتفاعا قدره 7% مقارنة بالسنة الماضية، حيث حقق هذا القطاع 37.7 مليون قنطار خلال سنة 2015 مقابل 35 مليون قنطار خلال سنة 2014، كما عرف الإنتاج الصناعي في القطاع العمومي نموا قدره 2.3%¹ والتي تبقى مع ذلك ايجابية وهي راجعة إلى الأداء الضعيف المسجل في قطاع المحروقات.

الفرع الثاني: المؤشرات النقدية.²

1. إن الوضعية النقدية التي تعكس التوازنات الداخلية والخارجية تظهر نوعا من الاستقرار يتماشى مع التوجهات الجديدة للاقتصاد. وقد سجل تراجع طفيف في النمو النقدي (-0.13%) ناتج عن تراجع الأرصدة الخارجية الصافية جراء الظرف النفطي غير الملائم. كما سجل انخفاض كبير في السيولة المصرفية (-626 مليار دينار جزائري)، إلى جانب مستوى ضعيف من السيولات النقدية الشاملة المستردة خلال هذه الفترة (-50%). وبهذا الصدد ينبغي وضع سياسة نقدية أكثر فعالية إزاء هذا الانخفاض النقدي السائد في ظل اللجوء الحتمي إلى إعادة تمويل البنك المركزي.

2. فيما يخص تمويل الاقتصاد، يبقى مستوى قروض الاقتصاد مرتفعا (+22.7%) مقارنة بجوان 2014 اثر تحسن القروض الممنوحة للقطاع الخاص (+14.4%)، وكذا القروض الممنوحة للقطاع العمومي (+31%)، على الرغم من أن القروض الممنوحة للأسر لا تزال متواضعة مسجلة ارتفاعا في القيمة الجارية قدره 34 مليار دينار فقط مقارنة بنهاية 2014 (+8%).

الفرع الثالث: المؤشرات المالية.

1. اتسع العجز في الحساب الجاري بشكل ملحوظ، ولكن ظلت الاحتياطات الأجنبية عند مستويات مريحة رغم تراجعها بنحو 35 مليار دولار، اتسع العجز في الحساب الجاري إلى 16.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 مقارنة ب 4.4% في عام 2014. كما انخفضت واردات الصادرات النفطية بمقدار النصف.³

2. انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار ب 25% كما انخفضت معدلات الصرف الفعلية بنسبة 4.3% في عام 2015.⁴ فتخفيض قيمة العملة يكون له الأثر الايجابي على الصادرات إذ أن تخفيض قيمة العملة المحلية

¹ نفس المرجع أعلاه.

² نفس المرجع أعلاه.

³ تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2015.

⁴ نفس المرجع أعلاه.

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

يكون له تأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية ارتفاعها داخليا وذلك لأسباب ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج الفعلي المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي ارتفاع أسعار المواد المصدرة للخارج، أما أثر تخفيض قيمة العملة على الواردات يكون من خلال جعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويزيد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع. هذا في ظل وجود إنتاج داخلي قادر على تغطية الطلب الوطني. وبالتالي فتخفيض قيمة العملة يساهم في تحسين مستوى التنافسية.¹

المطلب الثاني: دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

الناتج المحلي الإجمالي هو أحد طرق قياس حجم الاقتصاد، الناتج المحلي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا في منطقة ما خلال فترة زمنية.

وبالتالي في هذا المطلب سيتم إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال الدراسة التحليلية للصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف متغيرات النموذج.

الصادرات: هي عبارة عن إجمالي السلع والخدمات التي يقدرها الديوان الوطني للإحصاء الجزائري وهي تمثل إجمالي السلع والخدمات المباعة من داخل الوطن إلى خارجه على أساس الأسعار السائدة وقت التعامل وتشمل تكلفة نقلها إلى حدود ورسوم التصدير، ومنها النفطية وتشمل البترول ومشتقاته و غير النفطية وتشمل على سبيل المثال لا على سبيل الحصر: المواد الغذائية، المواد والمعدات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية.

الناتج المحلي الإجمالي (GDP): هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة.

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

الفرع الثاني: محاولة تقدير نموذج الدراسة.

لقد كان الأسلوب المعتمد الأنسب لهذه الدراسة هو الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة ودراسة العلاقة بين الصادرات الإجمالية والصادرات غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews09.

1. العلاقة بين نمو الصادرات الإجمالية ونمو الناتج المحلي الإجمالي:

$$Y = \alpha + \beta x + \epsilon$$

Y: الصادرات الإجمالية. E: حد الخطأ.

X: الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (2-7): نتائج تقدير أثر نمو الصادرات على الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2015).

Dependent Variable: X1 Method: Least Squares Date: 05/17/17 Time: 22:53 Sample: 2000 2015 Included observations: 16				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.39E-11	4.17E-12	-3.322230	0.0055
GDP	1.39E-11	3.95E-12	3.506322	0.0039
X1	1.000000	8.13E-16	1.23E+15	0.0000
R-squared	1.000000	Mean dependent var	1406.250	
Adjusted R-squared	1.000000	S.D. dependent var	653.6597	
S.E. of regression	2.04E-12	Sum squared resid	5.39E-23	
F-statistic	7.73E+29	Durbin-Watson stat	1.143131	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews09.

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

❖ اختبار فيشر: بالعودة إلى جدول فيشر (من الملحق 01 والملحق 03 الجدول 01) عند درجتي الحرية (n-k)

$$\alpha = 5\% \text{ و } (k-1)$$

نجد $F_{tab} = 4.601$ ، ولدينا قيمة فيشر المحسوبة $F_c = 7.73$ أي أن:

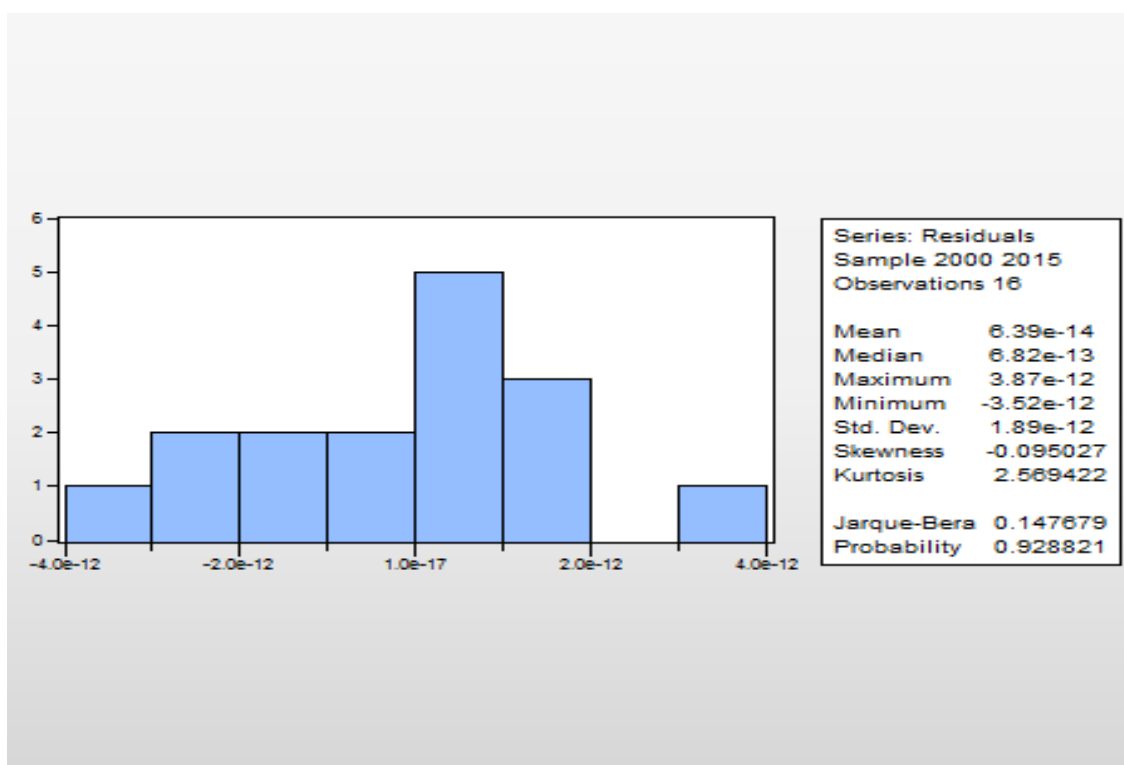
$F_{tab} < F_c$: أي أن الصادرات الإجمالية تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، وأن النموذج له معنوية إحصائية.

❖ اختبار ستودنت: بالعودة إلى جدول ستودنت (الملحق 02 والملحق 03 الجدول 01) عند مستوى معنوية

$$\alpha = 5\% \text{ نلاحظ } T_c = -3.32 \text{ وهي أقل من } T_{tab} = 3.25 \text{ أي أن المعالم غير مقبولة إحصائياً.}$$

❖ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (2-7): اختبار جاك بيار للعلاقة بين الصادرات الإجمالية والناتج المحلي الإجمالي.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews09.

يظهر لنا من خلال الجدول أن بواقي التقدير توزع توزيعاً طبيعياً باعتبار أن إحصائية Jarque- Bera = 0.14

عند مستوى معنوية 5%، كما أن نسبة الاحتمال الحرج التي تساوي 0.92 أكبر من نسبة المعنوية وهذا يفسر

أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

2. العلاقة بين نمو الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي:

$$Y = \alpha + \beta x + \epsilon$$

X: الناتج المحلي الإجمالي.

Y: الصادرات غير النفطية.

E: حد الخطأ.

الجدول رقم (2-8): نتائج تقدير أثر نمو الصادرات غير النفطية على الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2015).

Dependent Variable: X				
Method: Least Squares				
Date: 05/17/17 Time: 22:48				
Sample: 2000 2015				
Included observations: 16				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.28E-12	1.29E-11	0.562852	0.5831
X	1.000000	1.09E-16	9.13E+15	0.0000
GDP	0.000000	3.46E-13	0.000000	1.0000
R-squared	1.000000	Mean dependent var	48065.13	
Adjusted R-squared	1.000000	S.D. dependent var	20432.58	
S.E. of regression	8.50E-12	Akaike info criterion	-47.97622	
Sum squared resid	9.40E-22	Schwarz criterion	-47.83136	
Log likelihood	386.8097	Hannan-Quinn criter.	-47.96880	
F-statistic	4.33E+31	Durbin-Watson stat	0.577465	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews09.

❖ اختبار فيشر: من خلال جدول فيشر (من الملحق 01 والملحق 03 الجدول 02) نجد أن $F_{\text{tab}} = 4.601$ ، ولدينا قيمة $F_c = 4.33$.

وعليه فإن $F_c < F_{\text{tab}}$: أي أن الصادرات غير النفطية لا تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، وأن النموذج ليس له معنوية إحصائية.

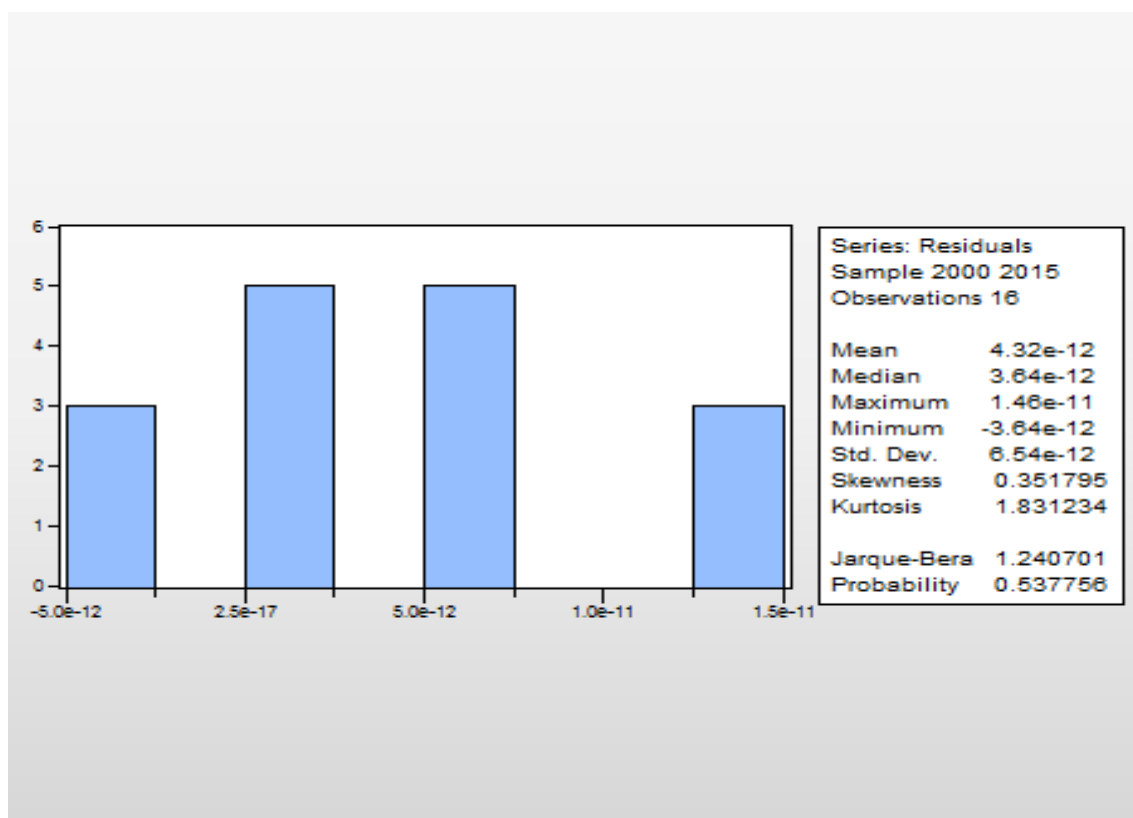
الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

❖ اختبار ستيودنت: بالعودة إلى جدول ستيودنت (من الملحق 02 والملحق 03 الجدول 02) عند مستوى

معنوية $\alpha = 5\%$ نلاحظ $T_c = 0.56$ وهي أقل من $T_{tab} = 3.25$ أي أن المعامل غير مقبولة إحصائياً.

❖ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (2-8): اختبار جاك بيرر للعلاقة بين الصادرات غير النفطية والنتاج المحلي الإجمالي.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews09.

يظهر لنا من خلال الجدول أن بواقي التقدير توزع توزيعاً طبيعياً باعتبار أن إحصائية $Jarque-Bera = 1.12$ عند مستوى معنوية 5%، كما أن نسبة الاحتمال الحرج التي تساوي 0.53 أكبر من نسبة المعنوية وهذا يفسر أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

من خلال نتائج برنامج Eviews09 نستنتج أن الصادرات من المحروقات هي التي تهيمن على نسبة مساهمة الصادرات الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي وهذا من خلال النظر إلى ضعف نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي والتي لا تتجاوز في الغالب 1% (الملحق رقم 03 الجدول 01 و 02)، ومنه يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل النمو الاقتصادي لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني. والذي

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

لا يزال يتخبط لحد الساعة في مشاكل عديدة ومن بينها الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط بدرجة أولى.

وبالتالي يتبين لنا أن هناك علاقة ضعيفة بين الصادرات غير النفطية الجزائرية والنمو الاقتصادي حيث أنها تمثل في أغلب الأحيان 1% من الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر هذه النسبة هامشية جدا بالمقارنة مع الصادرات النفطية.

المطلب الثالث: التحديات والعقبات التي تواجه الصادرات غير النفطية في الجزائر.

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل احتياطياتها من العملة الصعبة ولم تكن إجراءات دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات فعالة لحد ما، فوجود انحراف مابين الأهداف المخططة والأرقام المنجزة يكشف عن وجود محيط غير سليم تتخلله مجموعة من المشاكل التي تعترض انطلاقة الصادرات بالشكل المرغوب فيه، وفيما يلي ذكر الاختلالات التي تحول دون وصول المنتج الجزائري غير النفطي إلى الأسواق الدولية كما يلي:

الفرع الأول: على المستوى الجزئي.

1. غياب التنسيق الجيد بين المتعاملين الاقتصاديين، على غرار منتدى رؤساء المؤسسات وأرباب العمل المصدرين مع الهيئات الحكومية الوصية التابعة لوزارة التجارة (الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية ALGEX، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، المركز الوطني للسجل التجاري CNRC، المركز الوطني لمراقبة الجودة والرزم CACQE حول إيجاد أفضل الصيغ وأنجع السبل الكفيلة لتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج.
2. عدم تطابق المنتج الوطني مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والنوعية وقيود البيئة، وهذا راجع لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقى سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد، حيث تعاني المنتجات الجزائرية من الجودة المنخفضة والنوعية الرديئة مقارنة مع نوعية نفس المنتجات في السوق الخارجية.
3. ارتفاع أسعار السلع الجزائرية والذي ترجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، عدم الاستعمال العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة على غرار تبعية مدخلاتها للخارج.¹
4. غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلقة ومعروفة من طرف كل المصالح والأفراد.

¹ طارق قندوز، السعيد قاسمي، تحديات ورهانات إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات - مقارنة وصفية تحليلية، متاح على الموقع:

kantakji.com/media/174923/tasweek.doc، تاريخ الزيارة 2017/04/16 على الساعة 16:12.

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

5. تطبيق عشوائي وغير منتظم الإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.
6. عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.
7. عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.¹
8. غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن للمؤسسة الجزائرية من تحضير المنتج الذي يتلاءم مع متطلبات الوقت الحالي.
9. عدم كفاءة المؤسسات الممارسة للعملية التصديرية وكذلك ضعف كفاءة الهياكل التي تتولى عملية التصدير في بعض المؤسسات، بالنظر لعدم إعطاءها أهمية لازمة في السابق.
10. انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي حيث كان هناك غياب تام لكل قنوات التوزيع خاصة تلك التي تركز على جانب التصدير والأمر سيان بالنسبة للخدمات ما بعد البيع.²

الفرع الثاني: المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي.

1. غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل لتغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض انه جزء ضروري لتنمية وتنويع الصادرات وتحقيق تنافسية تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.³
2. غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وميلهم لممارسة الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
3. انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون توقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول.

¹ و صاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

² نفس المرجع أعلاه، ص: 13.

³ سامي بن حملة، معوقات تطوير الصادرات خارج مجال المحروقات في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، يومي 11 و 12 مارس 2014، جامعة منتوري قسنطينة.

الفصل الثاني: تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

4. سوء استخدام التكنولوجيا حالة دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم والتعليق، بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير.
5. عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنظافة.¹

الفرع الثالث: المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي.

1. التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية .
2. التشابك والتداخل في المهام الموكلة لهيئات وهيكل المدعمة لترقية الصادرات غير النفطية.
3. غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية.
4. وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
5. سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.
6. ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير.
7. عدم التمكن من قياس القدرة التصديرية للمؤسسة، مما يعوقها عن تقدير احتياجاتها المالية ومعرفة أسواقها الخارجية المستهدفة.²
8. صعوبة التطبيق العلمي للإجراءات التشريعية والتنظيمية بغية تنمية وتشجيع الصادرات إضافة إلى عوامل أخرى تمس بجوهر عملية التصدير.³

¹ مصطفى بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص: 84، 80.

² وصال السعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

³ سكيمة بن حمود، الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مجلة، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 14، ديسمبر 2000، ص: 216.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لوضعية الصادرات الجزائرية خلال الفترة محل الدراسة توصلنا إلى أن الصادرات غير النفطية مازالت تمثل نسبة ضئيلة حيث لم تتجاوز نسبة 5% من إجمالي الصادرات لسنة 2015، كما أنه عند دراسة تركيبة الصادرات نلاحظ أن صادرات المحروقات تهيمن على إجمالي الصادرات، أما بالنسبة للصادرات غير النفطية تبين لنا أن المنتجات المشتقة من البترول (النصف مصنعة) هي التي تمثل أكبر نسبة من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال فترة الدراسة.

لقد قامت السلطات الجزائرية باتخاذ عدة إجراءات في سبيل تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات بغية تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستدامة، ومن جملة هذه الإجراءات استحداث مؤسسات لترقية الصادرات غير النفطية، بالإضافة إلى إجراءات ضريبية وجمركية، وتنظيمية و أيضا إجراءات نقدية ومالية. ولكن رغم هذه الجهود فإنه لم تحقق النسب المرجوة والمأمولة من تنويع الصادرات غير النفطية.

أما فيما يخص دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات خارج المحروقات تبين لنا أنها علاقة ضعيفة وهذا راجع لهامشيتها وضآلتها، مما يدل أنه لا وجود لأثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا يعني أن إستراتيجية تنمية وتنويع للصادرات خارج المحروقات تحتاج المزيد من التفعيل. كما تعاني الصادرات خارج المحروقات من عدة عقبات جعلت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة حيث تركز هذه العقبات في ارتفاع تكاليف المنتجات المصدرة بالإضافة على انخفاض مستويات الجودة وعدم الخبرة في أنشطة التسويق.

الخاتمة العامة

إن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز أهمية الدور الذي تلعبه الصادرات ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، كما أكد العديد من الاقتصاديين على أن الصادرات تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي، لهذا السبب عملت العديد من الدول على تحسين قدرتها التصديرية والرفع منها ومحاولة البحث عن أنجع الطرق التي تمكنها من اختراق الأسواق الدولية وهو الشيء الذي أعطى أهمية لدراسة هذا الموضوع.

والجزائر هي الأخرى عملت على تنويع صادراتها وهذا بعد أزمة 1986 (انخفاض أسعار النفط) إذ أن اقتصادها يعتبر ريعي بدرجة أولى، هذا التنويع جاء لبناء اقتصاد تصديري صامد أمام أي خلل يصيب سير التبادل الدولي والذي يعد حافزا للنمو الاقتصادي. إذ هو مصدر يمكننا من تحصيل عملة صعبة وبناء قاعدة صناعية و زراعية، حيث تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات والتحفيزات في شتى المجالات للمنتج والمصدر مدعمة هذه الإجراءات بإنشائها لمؤسسات تدعم النشاط التصديري والقطاع الإنتاجي غير النفطي. و ذلك لأهمية الصادرات غير النفطية في تحقيق نمو اقتصادي حقيقي.

❖ اختبار صحة الفرضيات:

فيما يتعلق بالفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل إلى:

الفرضية الأولى: تزايد العجز في ميزان المدفوعات للدول أدى إلى تزايد الديون الخارجية مما دفعها إلى تنويع صادراتها. حيث توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية من خلال دراستنا لدوافع ومبررات تنمية الصادرات غير النفطية في المبحث الثاني من الفصل الأول.

الفرضية الثانية: تعتبر الصادرات خارج المحروقات هي المحرك الأساسي للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد الجزائري. حيث توصلنا إلى نفي هذه الفرضية في المبحث الثالث من الفصل الثاني، واستنتجنا أن لا وجود لأثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك لاعتمادها على الصادرات النفطية.

الفرضية الثالثة: هناك بعض الإجراءات التي تضمن مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي، لكن لا تزال نتائج تطبيقها ضعيفة. حيث توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية في المبحث الثاني من الفصل الثاني، واستنتجنا أنه رغم طول الفترة الزمنية منذ أن أعلنت عنها الجزائر، وبالتالي نتوقع ضعف مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال دراستنا لتطور الصادرات الجزائرية للفترة (2000-2015).

❖ النتائج:

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

1. تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية مما جعلها عرضة للأزمات المختلفة بالنظر إلى التقلبات الحاصلة في السوق النفطي، ما دفع القائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع استراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية.
2. تتسم الصادرات غير النفطية بالتركيز السلعي والإقليمي نتيجة التبعية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، ويعود ذلك لأسباب تاريخية وجغرافية واقتصادية.
3. على الرغم من الجهود المبذولة لتنمية الصادرات غير النفطية نجد صادرات المحروقات بنسبة 95% من إجمالي الصادرات، وبالتالي حتى بعد إتباع سياسة تنمية الصادرات لم يتحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات الجزائرية غير النفطية حسب النسب المرجوة والمأمولة.
4. لا توجد علاقة بين نمو الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر وهذا بسبب ضآلة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.
5. هناك مشاكل ومعوقات تقف أمام تسويق صادراتنا غير النفطية، كضعف الأساليب التقنية والحديثة، ارتفاع تكاليف الإنتاج وما يصاحبه من مشكل الجودة في المنتجات المتوفرة الذي يقلل من تنافسية الصادرات المحلية بالمقارنة بالصادرات العالمية.

❖ التوصيات:

بعد الدراسة التي قمنا بها والنتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات ندرجها فيما يلي:

1. ينبغي على الجزائر تنويع اقتصادها خارج المحروقات خاصة قطاع الصناعة والزراعة.
2. ضرورة الاستفادة من خبرات وتجارب الدول التي نجحت في مجال تنمية الصادرات وخاصة الآسيوية منها.
3. انتهاج استراتيجية وطنية مثلى لتوفير مناخ استثماري ملائم وفعال لخدمة مجال تنمية الصادرات خارج المحروقات.
4. ضرورة الاهتمام بتوفير شبكة متكاملة من المعلومات المرتبطة بالتصدير حتى يكون المصدر على دراية كافية بتطورات الأسواق العالمية واتجاهات المنافسة بها، وبالتالي التمكن من رسم سياسة تصديرية بناء على هذه المعلومات.

5. توجيه الفوائض التي يعرفها الاقتصاد الجزائري من ارتفاع أسعار النفط للمشاريع الإستراتيجية التي تخدم الاقتصاد الجزائري على المدى البعيد.

❖ آفاق الدراسة:

في إطار الحديث عن تنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي تثار العديد من القضايا التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتوسع ذات الصلة بالموضوع، والتي يمكن أن تكون مفاتيح لبحوث مستقبلية والتي نذكر منها:

- القطاع الزراعي وإمكانية تنمية التصدير خارج المحروقات بالجزائر.
- جودة المنتج كمدخل للميزة التنافسية وترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر.
- القطاع الصناعي وإمكانية تنمية التصدير خارج النفط بالجزائر.
- مستقبل القطاع الصناعي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

قائمة المراجع

❖ الكتب:

1. عجة الجليلي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية (من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص)، الطبعة الأولى، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
 2. البياتي فارس رشيد، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، دار أيله للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
 3. العيسى سعد الدين، إبراهيم سليمان قطف، التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والعولمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
 4. القرشي مدحت، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، ط1، 2007.
 5. خصاونة محمد قاسم، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
 6. سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية مدخل استراتيجي، دار البازوردي العلمية، الأردن، دون طبعة، 1999.
 7. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية دون طبعة، 2006.
 8. عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادي: دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون طبعة، 2006.
 9. محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، القاهرة، دون طبعة، 1999.
 10. محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المعرفي والتصدير، الدار الجامعية للنشر، دون طبعة، 2011.
- ❖ الرسائل والأطروحات الجامعية:
11. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005.
 12. بلقلة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.
 13. بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008-2009.

14. بن ساحة مصطفى، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، المركز الجامعي بغرداية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، 2010-2011.
15. بن يوسف حسينة، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011-2012.
16. بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2008-2009.
17. بملول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي (1970-2005)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2010/2011.
18. بهناس العباس، فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، فيفري 2005.
19. جبوري عبد القادر، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2006.
20. حمشة عبد المجيد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2012-2013).
21. زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2014/2015.
22. سعيدي وصاف، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية (الحوافر والعوائق)، أطروحة دكتوراه دولة، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004.
23. غطاس عبد الغفار، اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي (1990-2006)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2009/2010.
24. قربي ناصر الدين، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013-2014.

25. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013.
26. مقلد عيسى، قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/2008.
27. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- ❖ الدوريات والمجلات:
28. ابن حمود سكيئة، الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مجلة، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 14، ديسمبر 2000.
29. بن سانية عبد الرحمان، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 2011، 11.
30. سعيدي وصاف، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002.
31. عبد النبي سعيد رشيد، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، مجلة دراسات دولية، العدد 38، 2008.
- ❖ التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:
32. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نشرة وزارة التجارة 2013.
33. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2015.
34. تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2015.
35. توقعات صندوق النقد الدولي للاقتصاد الجزائري في سنة 2015.

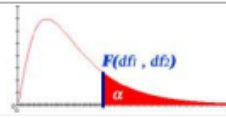
❖ المؤتمرات والملتقيات والندوات:

36. بالحارث لينده، الإجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، ملتقى وطني يومي: 11 و 12 مارس 2014.
37. بن حملة سامي، معوقات تطوير الصادرات خارج مجال المحروقات في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، يومي 11 و 12 مارس 2014، جامعة منتوري قسنطينة.
38. خلوفي عائشة وآخرون، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 11/12 و 12/12 مارس 2013.
39. قتال منير، الهيئات المرافقة دعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، الملتقى الوطني حول: ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، المركز الجامعي تندوف، يومي 11/12 و 12/12 مارس 2014.
40. نوري منير، إبراهيم جلاط، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 2004.
- ❖ المواقع الالكترونية:
41. طارق قندوز، السعيد قاسمي، تحديات ورهانات إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات - مقارنة وصفية تحليلي، متاح على الموقع:
kantakji.com/media/174923/tasweek.doc
42. موقع المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)
www.vitamedz.org
43. موقع الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)
<http://www.ons.dz/comptes/monnaie.htm>
44. موقع الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار (Andi)
www.Andi.dz/index.php/ar/statistique

الملاحق

الملحق رقم 01: جدول توزيع فيشر F

F Table for $\alpha = 0.05$



f	$df_1=1$	2	3	4	5	6	7	8	9	10	12	15	20	24	30	40	60	120	∞
$df_2=1$	161.4476	199.5000	215.7073	224.5832	230.1619	233.9860	236.7684	238.8827	240.5433	241.8817	243.9060	245.9499	248.0131	249.0518	250.0951	251.1432	252.1957	253.2529	254.3144
2	18.5128	19.0000	19.1643	19.2468	19.2964	19.3295	19.3532	19.3710	19.3848	19.3959	19.4125	19.4291	19.4458	19.4541	19.4624	19.4707	19.4791	19.4874	19.4957
3	10.1280	9.5521	9.2766	9.1172	9.0135	8.9406	8.8867	8.8452	8.8123	8.7855	8.7446	8.7029	8.6602	8.6385	8.6166	8.5944	8.5720	8.5494	8.5264
4	7.7086	6.9443	6.5914	6.3882	6.2561	6.1631	6.0942	6.0410	5.9988	5.9644	5.9117	5.8578	5.8025	5.7744	5.7459	5.7170	5.6877	5.6581	5.6281
5	6.6079	5.7861	5.4095	5.1922	5.0503	4.9503	4.8759	4.8183	4.7725	4.7351	4.6777	4.6188	4.5581	4.5272	4.4957	4.4638	4.4314	4.3985	4.3650
6	5.9874	5.1433	4.7571	4.5337	4.3874	4.2839	4.2067	4.1468	4.0990	4.0600	3.9999	3.9381	3.8742	3.8415	3.8082	3.7743	3.7398	3.7047	3.6689
7	5.5914	4.7374	4.3468	4.1203	3.9715	3.8660	3.7870	3.7257	3.6767	3.6365	3.5747	3.5107	3.4445	3.4105	3.3758	3.3404	3.3043	3.2674	3.2298
8	5.3177	4.4590	4.0662	3.8379	3.6875	3.5806	3.5005	3.4381	3.3881	3.3472	3.2839	3.2184	3.1503	3.1152	3.0794	3.0428	3.0053	2.9669	2.9276
9	5.1174	4.2565	3.8625	3.6331	3.4817	3.3738	3.2927	3.2296	3.1789	3.1373	3.0729	3.0061	2.9365	2.9005	2.8637	2.8259	2.7872	2.7475	2.7067
10	4.9646	4.1028	3.7083	3.4780	3.3258	3.2172	3.1355	3.0717	3.0204	2.9782	2.9130	2.8450	2.7740	2.7372	2.6996	2.6609	2.6211	2.5801	2.5379
11	4.8443	3.9823	3.5874	3.3567	3.2039	3.0946	3.0123	2.9480	2.8962	2.8536	2.7876	2.7186	2.6464	2.6090	2.5705	2.5309	2.4901	2.4480	2.4045
12	4.7472	3.8853	3.4903	3.2592	3.1059	2.9961	2.9134	2.8486	2.7964	2.7534	2.6866	2.6169	2.5436	2.5055	2.4663	2.4259	2.3842	2.3410	2.2962
13	4.6672	3.8056	3.4105	3.1791	3.0254	2.9153	2.8321	2.7669	2.7144	2.6710	2.6037	2.5331	2.4589	2.4202	2.3803	2.3392	2.2966	2.2524	2.2064
14	4.6001	3.7389	3.3439	3.1122	2.9582	2.8477	2.7642	2.6987	2.6458	2.6022	2.5342	2.4630	2.3879	2.3487	2.3082	2.2664	2.2229	2.1778	2.1307
15	4.5431	3.6823	3.2874	3.0556	2.9013	2.7905	2.7066	2.6408	2.5876	2.5437	2.4753	2.4034	2.3275	2.2878	2.2468	2.2043	2.1601	2.1141	2.0658
16	4.4940	3.6337	3.2389	3.0069	2.8524	2.7413	2.6572	2.5911	2.5377	2.4935	2.4247	2.3522	2.2756	2.2354	2.1938	2.1507	2.1058	2.0589	2.0096
17	4.4513	3.5915	3.1968	2.9647	2.8100	2.6987	2.6143	2.5480	2.4943	2.4499	2.3807	2.3077	2.2304	2.1898	2.1477	2.1040	2.0584	2.0107	1.9604
18	4.4139	3.5546	3.1599	2.9277	2.7729	2.6613	2.5767	2.5102	2.4563	2.4117	2.3421	2.2686	2.1906	2.1497	2.1071	2.0629	2.0166	1.9681	1.9168
19	4.3807	3.5219	3.1274	2.8951	2.7401	2.6283	2.5435	2.4768	2.4227	2.3779	2.3080	2.2341	2.1555	2.1141	2.0712	2.0264	1.9795	1.9302	1.8790
20	4.3512	3.4928	3.0984	2.8661	2.7109	2.5990	2.5140	2.4471	2.3928	2.3479	2.2776	2.2033	2.1242	2.0825	2.0391	1.9938	1.9464	1.8963	1.8432

Table de la Loi de Student – Test t

DDL	Seuil de risque α (bilatéral)													
	0,9	0,8	0,7	0,6	0,5	0,4	0,3	0,2	0,1	0,05	0,02	0,01	0,005	0,001
1	0,1584	0,3249	0,5096	0,7266	1	1,3764	1,9626	3,0777	6,3137	12,706	31,821	63,656	127,32	636,58
2	0,1421	0,2887	0,4447	0,6172	0,8165	1,0607	1,3862	1,8856	2,92	4,3027	6,9645	9,925	14,089	31,6
3	0,1366	0,2767	0,4242	0,5844	0,7649	0,9785	1,2498	1,6377	2,3534	3,1824	4,5407	5,8408	7,4532	12,924
4	0,1333	0,2707	0,4142	0,5686	0,7407	0,941	1,1896	1,5332	2,1318	2,7765	3,7469	4,6041	5,5975	8,6101
5	0,1322	0,2672	0,4082	0,5634	0,7267	0,9196	1,1588	1,4759	2,015	2,5706	3,3649	4,0321	4,7733	6,8685
6	0,1311	0,2648	0,4043	0,5594	0,7176	0,9057	1,1342	1,4398	1,9432	2,4469	3,1427	3,7074	4,3168	5,9587
7	0,1303	0,2632	0,4015	0,5491	0,7111	0,896	1,1192	1,4149	1,8946	2,3646	2,9979	3,4995	4,0294	5,4081
8	0,1297	0,2619	0,3996	0,5459	0,7064	0,8889	1,1081	1,3968	1,8836	2,306	2,8965	3,3854	3,8325	5,0414
9	0,1293	0,261	0,3979	0,5436	0,7027	0,8834	1,0997	1,383	1,8731	2,2622	2,8214	3,2498	3,6896	4,7809
10	0,1289	0,2602	0,3966	0,5415	0,6998	0,8791	1,0931	1,3722	1,8625	2,2281	2,7638	3,1693	3,5814	4,5868
11	0,1286	0,2596	0,3956	0,5399	0,6974	0,8755	1,0877	1,3634	1,7959	2,201	2,7181	3,1058	3,4966	4,4369
12	0,1283	0,259	0,3947	0,5386	0,6955	0,8726	1,0832	1,3562	1,7823	2,1788	2,681	3,0545	3,4284	4,3178
13	0,1281	0,2586	0,394	0,5375	0,6938	0,8702	1,0795	1,3502	1,7709	2,1604	2,6603	3,0123	3,3725	4,2209
14	0,128	0,2582	0,3933	0,5366	0,6924	0,8681	1,0763	1,345	1,7613	2,1448	2,6245	2,9768	3,3257	4,1403
15	0,1278	0,2579	0,3928	0,5357	0,6912	0,8662	1,0735	1,3406	1,7531	2,1315	2,6025	2,9467	3,286	4,0728
16	0,1277	0,2576	0,3923	0,535	0,6901	0,8647	1,0711	1,3368	1,7459	2,1199	2,5835	2,9208	3,252	4,0149
17	0,1276	0,2573	0,3919	0,5344	0,6892	0,8633	1,069	1,3334	1,7396	2,1098	2,5669	2,8982	3,2224	3,9651
18	0,1274	0,2571	0,3915	0,5338	0,6884	0,862	1,0672	1,3304	1,7341	2,1009	2,5524	2,8784	3,1966	3,9217
19	0,1274	0,2569	0,3912	0,5333	0,6876	0,861	1,0655	1,3277	1,7291	2,093	2,5395	2,8609	3,1737	3,8833
20	0,1273	0,2567	0,3909	0,5329	0,687	0,86	1,064	1,3253	1,7247	2,086	2,528	2,8453	3,1534	3,8496
21	0,1272	0,2566	0,3906	0,5325	0,6864	0,8591	1,0627	1,3232	1,7207	2,0796	2,5176	2,8314	3,1352	3,8193
22	0,1271	0,2564	0,3904	0,5321	0,6858	0,8583	1,0614	1,3212	1,7171	2,0739	2,5083	2,8188	3,1188	3,7922
23	0,1271	0,2563	0,3902	0,5317	0,6853	0,8575	1,0603	1,3195	1,7139	2,0687	2,4999	2,8073	3,104	3,7676
24	0,127	0,2562	0,39	0,5314	0,6848	0,8569	1,0593	1,3178	1,7109	2,0639	2,4922	2,797	3,0905	3,7454
25	0,1269	0,2561	0,3898	0,5312	0,6844	0,8562	1,0584	1,3163	1,7081	2,0596	2,4851	2,7874	3,0782	3,7251
26	0,1269	0,256	0,3896	0,5309	0,684	0,8557	1,0575	1,315	1,7056	2,0558	2,4786	2,7787	3,0669	3,7067
27	0,1268	0,2559	0,3894	0,5306	0,6837	0,8551	1,0567	1,3137	1,7033	2,0518	2,4727	2,7707	3,0565	3,6895
28	0,1268	0,2558	0,3893	0,5304	0,6834	0,8546	1,056	1,3125	1,7011	2,0484	2,4671	2,7633	3,047	3,6739
29	0,1268	0,2557	0,3892	0,5302	0,683	0,8542	1,0553	1,3114	1,6991	2,0452	2,462	2,7564	3,038	3,6595
30	0,1267	0,2556	0,389	0,53	0,6828	0,8538	1,0547	1,3104	1,6973	2,0423	2,4573	2,75	3,0298	3,646
31	0,1267	0,2555	0,3889	0,5298	0,6825	0,8534	1,0541	1,3095	1,6955	2,0395	2,4528	2,744	3,0221	3,6335
32	0,1267	0,2555	0,3888	0,5297	0,6822	0,853	1,0535	1,3086	1,6939	2,0369	2,4487	2,7385	3,0149	3,6218
33	0,1266	0,2554	0,3887	0,5296	0,682	0,8526	1,053	1,3077	1,6924	2,0345	2,4448	2,7333	3,0082	3,6109
34	0,1266	0,2553	0,3886	0,5294	0,6818	0,8523	1,0525	1,307	1,6909	2,0322	2,4411	2,7284	3,002	3,6007
35	0,1266	0,2553	0,3885	0,5292	0,6816	0,852	1,052	1,3062	1,6896	2,0301	2,4377	2,7238	2,9961	3,5911
36	0,1266	0,2552	0,3884	0,5291	0,6814	0,8517	1,0516	1,3055	1,6883	2,0281	2,4345	2,7195	2,9905	3,5821
37	0,1265	0,2552	0,3883	0,5289	0,6812	0,8514	1,0512	1,3049	1,6871	2,0262	2,4314	2,7154	2,9853	3,5737
38	0,1265	0,2551	0,3882	0,5288	0,681	0,8512	1,0508	1,3042	1,686	2,0244	2,4286	2,7116	2,9803	3,5657
39	0,1265	0,2551	0,3882	0,5287	0,6808	0,8509	1,0504	1,3036	1,6849	2,0227	2,4258	2,7079	2,9756	3,5581
40	0,1265	0,255	0,3881	0,5286	0,6807	0,8507	1,05	1,3031	1,6839	2,0211	2,4233	2,7045	2,9712	3,551

الملحق رقم 03:

الجدول رقم 01: نسبة مساهمة الصادرات الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي PIB (2015-2000)

الوحدة: %

النسبة %	السنوات
40.20	2000
34.94	2001
33.16	2002
36.26	2003
37.60	2004
44.58	2005
46.67	2006
44.56	2007
46.38	2008
32.39	2009
35.39	2010
37.10	2011
35.17	2012
30.19	2013
28.45	2014
22.93	2015

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS).

جدول رقم 02: نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2015-2000)

الوحدة: %

النسبة %	السنوات
1.11	2000
1.18	2001
1.29	2002
0.99	2003
0.91	2004
0.88	2005
0.98	2006
0.98	2007
1.13	2008
0.77	2009
0.94	2010
1.04	2011
1	2012
1.03	2013
1.27	2014
1.24	2015

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)

تمت المذكرة بعون الله تعالى وقدرته
فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا والشيطان